الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع:...../ق.ع.إ/2018

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf :...../D.S.E/2018

الموضـــوع

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الجزائرية
دراسة حالة القطاع الصناعي
خلال الفترة(2004-2015)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: مالية وإقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
قري هناء

الأستاذ(ة) المشرف(ة):
بوزاهر نسرين

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله و الحمد لله والشكر لله العلي القدير على توفيقه وعونه على اتمام هذه المذكرة.

لا يسعني بعد الانتهاء من اعداد هذه المذكرة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان أستاذتي **بوزاهر نسرين** على إشرافها على هذا البحث حيث قدمت النصح و الارشاد طيلة فترة إعداد هذا العمل في الأخير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

فضاء المحبة والحنان ،ريحانة الدنيا و بهجتها :أمي الغالية حفظها الله لنا .

الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال أبي العزيز رعاه الله لنا.

الأعمدة الذين أرتكز عليها للصمود إخوتي وأخواتي

براعم العائلة الصغار احمد ومريم .

إلى كل الأهل والأحباب

كل الزملاء والزميلات

+

الملخص:

مـن خـلا ل دراسـتنا هـذه لاحظنـا أ ن الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر سـاهم بشـكل فعـال فـي ترقيـة الصـادرات الجزائريـة و تـأثيره الإيجـابي علـى رأس المـال البشـري و ذلـك بـا اعتبـار أن النسـبة الكبيـرة مـن تـدفقات الاسـتثمار الاجنبـي مركـزة فـي قطـاع الطاقـة خاصـة المحروقـات مـن خـلال الاسـتثمار فـي مشـروعات الإنتاج،النقـل ،و التكريـر رغـم التحسـن الـذي شـهدته قطاعـات أخـرى كـا الاتصـالات و الصـيدلة و الصـناعات الغذائيـة و قطـاع البنـوك و الخـدمات الماليـة،و الجزائـر كبـاقي الـدول تحـاول تـوفير بيئـة ملائمـة لجـذب الإسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة وإقامـة مشـاريع تنمويـة خصوصـا بعـدما قامـت بـا الإصـلاحات ، التـي شـملت معظـم التـدابير المعياريـة و المتضـمنة تحسـين دور أسـواق الأوراق الماليـة ،و التوسـع فيهـا و مـن الطبيعـي أن يتضـمن ذلـك منظومـة قانونيـة محفـزة لتلـك الإسـتثمارات،وهذا مـا جعـل الكثيـر مـن المسـتثمرين يظهـرون نيـتهم فـي الاسـتثمار فيهـا وفـي ظـل التطـورات لـم تظهـر الـدلائل المتعلقـة بتـأثير الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر و التـدابير التحفيزية للرفع من معدل نمو الصادرات با الشكل المرغوب فيه.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات ،القطاع الاقتصادي، الجزائر.

Résumé

A travers ce travail de recherche ,nous avons remarqué que l'investissement étranger direct contribue d'une Facon efficace à la progression de l'exportation algérienne et son impact positif sur le capital humain ,considérant que le taux élevé des flux d'investissement étranger direct se focalise sur le secteur d'énergie notemment des hydrocarbures à travers l'investissement dans le projet de production de transport et de raffinage malgré la amélioration qu' à connu d'autres secteurs des banque ,et de tourisme ,l'Algérie à l'image des autres pays essaie de donner le climat favorable pour attirer les investissements étrangers directs et fonde des projets de développement notemment après les réformes touchant des mesures normatives qui consiste à améliorer la bourse et son extention et ce dans le cadre d'une organisation juridique stimulant ces investissements ce qui a encouragé beaucoup d'investisseurs .Dans le cadre de ces développements ,il n y a pas de preuve qui concrétise l'effet de l'investissement étranger direct les mesures incitatives sur le taux de croissance Des exportations d'une façon acceptable malgré les études qui ont tenté de définir la nature de la relation qui les entretient .à travers ce travail de recherche , nous tentons de mesure et de tester ces impacts en donnant l'occasion aux sociétés locales pour entrer au marcher ce qui leur assure la progression de leur exportation ,chose qui n'existe pas au paravent ,à travers ses produits qui font partie du produit final des sociétés étrangères .Cette dernière , à la facilité

d’entrer au marché mondial ce qui contribue à la progression et le au développement de l’exportation algérienne en dehors du secteur des hydrocarbures.

Les mots clés : l’investissement étranger direct, des exportations, secteur économique, Algérie

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	-
إهداء	-
ملخص الدراسة بالعربية	-
ملخص الدراسة بالفرنسية	-
قائمة المختصرات	-
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
مقدمة	أ- و
الفصل الأول : الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	3
الفرع الاول : مفهوم الاستثمار	3
الفرع الثاني : أهمية الاستثمار	5
الفرع الثالث : تصنيف الاستثمار	6
الفرع الرابع : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	9
المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	12
الفرع الأول : معيار الهدف	12
الفرع الثاني : معيار النظام	12
الفرع الثالث : معيار الملكية	12
المطلب الثالث : الخصائص المميزة للاستثمار الأجنبي المباشر	18
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	19
المطلب الأول : النظريات التقليدية	20
الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية	20
الفرع الثاني : النظرية النيوكلاسيكية	21

الفرع الثالث : نظرية عدم كمال السوق	22
الفرع الرابع : نظرية الميزة الاحتكارية	23
الفرع الخامس : نظرية الموقع	23
الفرع السادس : نظرية الحماية	26
المطلب الثاني : النظريات الحديثة	27
الفرع الأول : نظرية دورة حياة المنتج	27
الفرع الثاني : نظرية الميزة النسبية اليابانية	30
المبحث الثالث : آليات الاستثمار الاجنبي المباشر	31
المطلب الأول : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر	32
الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر	32
الفرع الثاني : الدافع السياسي	33
الفرع الثالث : دوافع الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة	34
المطلب الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	36
المطلب الثالث : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	39
المبحث الرابع : الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر	40
المطلب الأول : الآثار الايجابية للاستثمار الاجنبي المباشر	40
الفرع الأول : الأثر على ميزان المدفوعات	40
الفرع الثاني : الأثر على التنافسية و زيادة القدرة التصديرية	43
الفرع الثالث : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة	44
الفرع الرابع :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الاجنبي	46
الفرع الخامس :الأثر على نقل التكنولوجيا	48
المطلب الثاني :الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	49
خلاصة الفصل	52
الفصل الثاني : مفاهيم نظرية حول الصادرات	
المبحث الأول : عموميات حول التجارة الخارجية	55

المطلب الأول : مفهوم و اهمية التجارة الخارجية	55
الفرع الأول : مفهوم التجارة الخارجية	55
الفرع الثاني : اهمية التجارة الخارجية	56
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية	57
الفرع الأول : الأسباب الاقتصادية	59
الفرع الثاني : الاسباب السياسية	59
المبحث الثاني :ماهية الصادرات	60
-المطلب الأول : مفهوم التصدير و الصادرات	60
الفرع الأول : مفهوم التصدير	60
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التصدير	62
الفرع الأول:أهمية التصدير	62
الفرع الثاني: أهداف التصدير	65
المطلب الثالث : انواع الصادرات	66
الفرع الأول: الصادرات المنظورة	66
الفرع الثاني: الصادرات غير المنظورة	67
المبحث الثالث : استراتيجيات تنمية الصادرات	73
المطلب الأول : مفهوم استراتيجية التصدير	73
الفرع الأول : استراتيجية النمو المعتمد على المنتج	74
الفرع الثاني : استراتيجية النمو المعتمد على الاسواق	74
المطلب الثاني : استراتيجية التنمية المتعلقة بالتصدير	75
الفرع الأول : استراتيجية التصدير المواد الاولية	75
الفرع الثاني : استراتيجية احلال الواردات	78
الفرع الثالث: استراتيجية التصنيع من أجل التصدير	80
المطلب الثالث: اتجاهات سياسة التصدير	82
الفرع الاول : الاتجاه الحر	82
الفرع الثاني : الاتجاه الاحمائي	82

المبحث الرابع : آليات التنويع و تنمية الصادرات	83
المطلب الأول: تخفيض قيمة العملة وأثرها على الصادرات	83
المطلب الثاني: تمويل وتأمين الصادرات	85
الفرع الأول: تمويل الصادرات	84
المطلب الثالث: التسويق الدولي آلية لتنمية الصادرات	86
خلاصة الفصل	87
الفصل الثالث: مساهمة الاستثمار الاجنبي في ترقية الصادرات	
المبحث الاول: وضعية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	90
المطلب الاول : التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة	90
الفرع الاول : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية الواردةللجزائر	90
الفرع الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر	91
المطلب الثاني : التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال 2003-2016	93
المبحث الثاني: تحليل نشاط التصدير في الجزائر	95
المطلب لأول : تحليل تطور الصادرات	96
الفرع الأول : الانجازات المحققة فيما يخص الصادرات الجزائرية	96
الفرع الثاني : التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014	99
المطلب الثاني : تشكيلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	101
المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و الصادرات	102
المطلب الاول: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الجزائرية	102
المطلب الثاني: مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015	103

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات	105
خلاصة الفصل	109
خاتمة	111
قائمة المراجع	113

قائمة المختصرات

الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
APSI	Agence de promotion et soutien des investissement	وكالة ترقية ودعم الاستثمارات
ANDI	Agence National de soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
OMC	Organisation Mondial du commerce	المنظمة العالمية للتجارة
CNI	Conseil National de l'investissement	المجلس الوطني للاستثمار
Unctad	United national conférence trad. and développement	منظمة التجارة والتكافل الوطني المتحدة
FMI	Fonds Monétaire International	صندوق النقد الدولي

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1	الفرق بين الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر	11
الجدول رقم 2	العوامل الشرطية و الدافعية و الحاكمة للاستثمارات الاجنبية المباشرة	25
الجدول رقم 3	تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة للجزائر حسب المنطقة الجغرافية من 2002-2015	91
الجدول رقم 4	التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر حسب كل قطاع خلال الفترة 2002-2015	92
الجدول رقم 5	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر 2003-2015	94
الجدول رقم6	اجمالي الصادرات السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لسنة 2016	96
الجدول رقم7	ميزان التجارة السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لسنة 2016	98
الجدول رقم 8	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014	99
الجدول رقم 9	الصادرات الاساسية للمنتجات خارج قطاع المحروقات	101
الجدول رقم10	مشروعا ت الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الجزائر من 2003-2015	104

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 1	المرحلة الاولى للحصول على فرصة التصدير	68
الشكل رقم 2	المرحلة الثانية العرض المتكامل للمصدر الناجح	69
الشكل رقم 3	المرحلة الثالثة كيفية التعاقد	70
الشكل رقم 4	المرحلة الرابعة كيفية توريد البضاعة	71
الشكل رقم 5	المرحلة الخامسة كيفية تسديد	72
الشكل رقم 6	منحنى تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية	105

مقدمـة

مقدمة

تمهيد

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستوى المداخيل و المعيشة وخلق المزيد من فرص العمل والتطوير في قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق .

ويحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية الشيء الذي زاد من حدته نقص مصادر التمويل المختلفة في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة أخرى .

والجزائر هي الأخرى باعتبارها إحدى الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير ، حيث يهيمن فيها النفط على أ كثر من 95% من إجمالي الصادرات ما جعل اقتصادها رهينة للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار الصرف ،كما أن تبني الجزائر للنظام الاشتراكي بعد الاستقلال وما يعطيه هذا النظام من أولوية للصناعات الثقيلة والبترو كيماوية ومشتقات البترول زاد الوضع تأزما خاصة مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ، ما أدى بالدولة الجزائرية في التفكير في مرحلة ما بعد النفط وذلك بانتهاج استراتيجية لتنمية صادراتها غير النفطية في إطار الإصلاحات الشاملة التي قامت بها ، وذلك باتباع مجموعة من الآليات والسياسات أهمها سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ذلك لما يتيحه هذا

الأخير للدول المصنعة من اختراق للأسواق الدولية عن طريق شكل من أشكال الإختراق وهو التصدير ، إذ أن قيام هذه الدول يجلب الشركات الأجنبية لأجل تجسيد استثماراتها وفق سياسة الإنتاج بغرض التصدير ؛ يعني الوصول الى الأسواق الدولية نظرا لما تمتاز به هذه الشركات من مزايا ،حيث قامت السلطات القائمة على تسطير السياسة السياسة الاقتصادية في البلاد وإرساء قواعد قانونية ومراسيم تنفيذية وتهيئة لكل الظروف التي تراها مناسبة لتحضير المناخ الاستثماري اللائق لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية اليها وذلك بغية إشراك الاستثمار المباشر في استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية.

إشكالية البحث :

في ظل سعي الجزائر الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير صادراتها يدفعنا الى معالجة الموضوع انطلاقا من الإشكالية الرئيسية الاتية :

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية :

ومن الإشكالية نتفرع للتساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي الأسباب المؤدية إلى تبني الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هو واقع التصدير في الجزائر ؟
- ماهي النتائج التي حققها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟
- ماهي العمليات الواجب اتخاذها من أجل ترقية الصادرات ؟

الفرضيات :

- إن الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر نتيجة اعتمادها الشبه كلي على صادرات النفط مما دفعها لتبني استراتيجية لتنمية وتنويع الصادرات

- ❖ يمكن ترقية صادرات الجزائر بالاعتماد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق التسهيلات .
- ❖ لازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة رغم المجهودات المبذولة في اطار ترقيتها تتميز بالضعف وهي محط أنظار السياسات الاقتصادية.

أهداف الدراسة :

- ❖ التعرف على أهم المحددات المؤثرة في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ❖ تسليط الضوء على استراتيجية تنمية الصادرات الصناعية في الجزائر واهم الجهود المبذولة للخروج من دائرة الأحادية في التصدير.
- ❖ محاولة إبراز الدور الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات.
- ❖ معرفة واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من حيث حجمها وتوزيعها على مختلف القطاعات وكيفية تأثيرها على الصادرات.
- ❖ محاولة معرفة مكانة الجزائر من خلال حجم الصادرات وكيفية ترقيتها .

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات وتحقيق التنمية الاقتصادية واهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في ترقيتها هذا من جهة ، ومن جهة أخرى خطورة موقف الاقتصاد الجزائري نتيجة لإعتمادها الشبه كلي على النفط .

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب منها :

- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المواضيع المتداولة بكثرة في الأحاديث الإقتصادية و الجاذبة للباحثين خاصة في مجال الاقتصاد الدولي .
- ❖ كثرة تداول فكرة الهروب من تبعية المحروقات في السياسات الحكومية الرامية لإ يجاد البديل وهذا المجال خير دليل على ذلك .
- ❖ محاولة تسليط الضوء على إهتمام الجزائر بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،باعتبارها عاملا يساهم في التأثير على الصادرات الوطنية.
- ❖ ضرورة العمل على تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر كوسيلة لتنويع الصادرات والرفع من إنتاجية الإاقتصاد الوطني.
- ❖ هذا فيما يخص الأسباب الموضوعية اما السبب الذاتي فيتمثل في الرغبة والميول في الاطلاع على الموضوع.

الدراسات السابقة :

- ❖ دراسة عبد الحميد حمشة ،بعنوان **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة حالة الجزائر** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2013/2010؛ حيث تناولت هذه الدراسة استراتيجية تنمية الصادرات ومكانتها في الجزائر ضمن مجمع الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها في إطار تحرير التجارة الخارجية.
- ❖ دراسة عبد الكريم بعداش ، بعنوان **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996-2005)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2008/2007 وقد تناولت هذه الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة وتحليل مناخ وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

❖ دراسة سعيدي وصاف ، بعنوان **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية 2004 ؛ وقد تطرقت هذه الدراسة الى تحديد دور الصادرات في العملية التنموية من خلال تطور مفهوم الصادرات غير الفكر الاقتصادي ، كما تمت الإشارة الى الاستراتيجية التنموية.

المنهج :

إن المنهج المتبع في هذه الرسالة من اجل الإجابة على الاشكالية المطروحة هو المنهج الوصفي الذي نعتبره مناسبا لطبيعة الموضوع من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمفاهيم الأساسية حول الصادرات وكذلك تتبع الاطار قانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كما وظفنا المنهج التحليلي وذلك في تحليل الاحصائيات والمؤشرات المجمعة بهدف الوصول الى تقدير لأهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات .

تحديد اطار الدراسة:

الاطار المكاني : تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسة المحلية ائ واقع الاقتصاد الجزائري ، من خلال دراسة الصادرات الصناعية في الجزائر.

الاطار الزماني : تمثل في كيفية مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2004-2015.

هيكل الدراسة :

من أجل الالمام بجوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة الى 3 فصول ؛حيث فصلان يمثلان الاطار النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات أما الفصل الثالث فهو دراسة تطبيقية تطرقنا فيها الى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية وتطوير الصادرات الجزائرية، وتتمثل هذه الفصول فيما يلي :

الفصـل الأول : يتنـاول الاطـار النظـري للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر حيـث؛ تـم تقسـيمه الـى 3 مباحـث ؛ تناولنـا ضـمن المبحـث الأول مفهـوم الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر ومختلـف المفـاهيم المتعلقـة بـه ، أمـا المبحـث الثـاني تنـاول مختلـف النظريـات المفسـرة للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر ثـم تطرقنـا إلـى الآثـار الاقتصـادية للاسـتثمار الأجنبـي المباشر.

الفصـــل الثـــاني : فقـد خصـص المبحـث الأول عموميـات حـول التجـارة الخارجيـة والمبحـث الثـاني اسـتراتيجية تنميـة الصـادرات أمـا المبحـث الثالـث آليـات تنويـع وتنميـة الصادرات .

الفصـــل الثالـــث : يتنـاول الفصـل الثالـث مسـاهمة الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي ترقيـة الصـادرات فـي الجزائـر ، حيـث تطرقنـا فـي المبحـث الاول وضـعية الاسـتثمار الاجنبـي المباشـر فـي الجزائـر، أمـا المبحـث الثـاني تناولنـا تحليـل نشـاط التصـدير فـي الجزائـر، أمـا المبحـث الثالـث تناولنـا العلاقـة بـين الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر و الصادرات الجزائرية.

الفصل الأول:
الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي في مطلع القرن العشرين لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية ، مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين ، ويكمن ذلك في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ اليها الكثير من الدول التي تواجه العسر في تمويل استثماراتها غير انه ليس بإمكان كل الدول ان تستفيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وهي قناة رئيسية يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية ، لذلك تنظم الدول و المجتمع الدولي معاملة الاستثمار المذكور وتعزيز الضمانات له لأ نه يرتبط بحركة تداول رؤوس الأموال واستغلالها خارجيا .

وهذا ما جعل الاستثمار الأجنبي المباشر من اكثر أنواع الاستثمار تفضيلا ، فهو يعد شكلا من اشكال التمويل الخارجي الذي تعتمده الدول ، لانه يوفر الموارد اللازمة للقيام ببرامج الاصلاح التي تستهدف خطط التنمية الاقتصادية في هذه الدول .

وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفاهيم اساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر .**
- **المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **المبحث الثالث : آليات الاستثمار الأجنبي المباشر.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

إن اعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من اصعب الامور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان ، وهذا راجع الى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الاحصائية والقانونية ، وكذالك المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته .

وقبل أن نخوض في تعريف هذا الأخير ، يجب أن نتطرق أولا للاستثمار بشكل عام، والاستثمار الاجنبي بشكل خاص، لأن ذلك يشكل بداية نحو الالمام بكل الجوانب التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار عموما والاستثمار الاجنبي خاصة من أهم الأعمال الاقتصادية و ذلك بفضل الأهداف التي يحققانها في مجالات مختلفة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول : مفهوم الاستثمار:

لقد اختلف الباحثون حول معنى الاستثمار تبعا للجوانب التي انطلقوا منها في تحليلهم للظواهر المتعلقة به ، فمن الناحية اللغوية نستخدم كلمة استثمار ، وهي مصدر استثمر للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به .

اما من الناحية الاقتصادية فقد تعددت تعاريفه و منها :

التعريف الأول:

❖ يعرف الاستثمار على أنه اكتساب للأموال من أجل الحصول على منتوج أو استغلاله [1]

التعريف الثاني :

❖ ويمكن تعريف الاستثمار بأنه : " استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح ، سواء كان الاستثمار في أصول حقيقية أو مالية" . ويعني كذالك "شراء السلع الرأسمالية التي تستعمل مباشرة في العملية انتاجية "[2]

التعريف الثالث :

❖ كما يعرف بأنه " الانفاق الذي يتم على السلع التي لا تستهلك في الفترة الجارية كالات والمباني والمصانع وغيرها ..."[3]

التعريف الرابع :

❖ ويعرف بأنه " التخلي عن الأموال التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن والتي قد تطول أو تقصر و ربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها في تلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن :

---

[1] مودع ايمان ، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007)** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة اليرموك الاردن ، 2010، ص

[2] مبارك سلوس ، **التيسير المالي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2001، ص 15 .

[3] كمال عليو شقروبع ، **قانون الاستثمار في الجزائر** ، دار المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1990 ، ص 02 .

أ- القيمة الحالية لتلك الاموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل او الاصول .

ب- النقص المتوقع في قوة تلك الاموال الشرائية بفعل التضخم .

ج- المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرجوة المرغوب فيها كما هو متوقع لها .[1]

ومن خلال التعاريف السابقة تمكنا من استنتاج تعريف شامل وعام للاستثمار هو:

الاستثمار : هو تخصيص قدر معين من رأس المال لاستخدامه بغرض الحصول على وسائل لإنتاج منتوج جديد أو تجديد الوسائل المستخدمة من أجل الرفع وتحسين الطاقة الانتاجية من جهة والحصول على السلع والخدمات من جهة اخرى .

الفرع الثاني : أهمية الاستثمار :

إن تقدم الدول اليوم يقاس على أساس حجم استثماراتها أو أصولها التي تعتبر من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ومستوى المعيشة فبالتالي للاستثمارات أهمية اقتصادية واجتماعية واستراتيجية . تكمن هذه الأهمية في الدور الهام الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي ، فهو يعتبر متغير هام جدا ، ويدخل في تحديد الطاقة الانتاجية كما أنه يؤدي إلى زيادتها . وتزداد أهميته لاعتباره من مكونات الطلب الكلي .[2]

[1] زياد رمضان ، **مبادئ الاستثمار** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 1997 ، ص13 .

[2] طاهر حيدر جردان ، **مبادئ الاستثمار** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 1997 ، ص ص 98 .

الفرع الثالث : تصنيف الاستثمار:

هناك العديد من المعايير التي يتم على اساسها تصنيف الاستثمارات :

1- تصنيف الاستثمارات حسب طبيعتها :[1]

1-1استثمارات حقيقية عينية : يقصد بها الاستثمارات الحقيقية ، كل الاستثمارات في المباني والآلات والأراضي ، كما يعتبر استثمارا عينيا كل إضافة إلى رصيد المواد الخام والسلع الانتاجية .

1-2استثمارات مالية : يقصد بالاستثمارات المالية الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات .

2- تصنيف الاستثمارات وفقا لحجمها :[2]

2-1استثمارت صغيرة : تتسم بصغر المبلغ التي يتم استثماره ،وكذلك صغر المنشآت التي تقوم بالاستثمار من حيث حجمها وعدد عمالها ومن حيث رأس المال ونتائج أعمالها .

2-2استثمارات كبيرة : تكون المبالغ المستثمرة فيها كبيرة ، وتقوم بها المنشآت الكبيرة في حجمها ورأس مالها وعدد العاملين فيها ونتائج أعمالها .

3- تصنيف الاستثمارات وفقا لشكل الملكية :[3]

[1] حسين عمر ، **الاستثمار والعولمة** ، دار الكتاب الحديث ، 2000 ، ص 6.

[2] مروان شموط ، **اسس الاستثمار** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع ، القاهرة ، 2008 ، ص 18 .

[3] عبد السلام ابو قحف ، **الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 2003 ، ص 15 .

3-1 استثمار عام : تقوم به عادة الحكومة (الدولة) كونها مالكة لهذا الاستثمار ويهدف الى تعظيم العائد الاجتماعي حيث ان معظم مشروعات الدولة تهدف الى خدمة المجتمع .

3-2 استثمار خاص : هو ذالك الاستثمار الذي يقوم به الافراد او القطاع الخاص ، وهي المشاريع التي تؤول ملكيتها الى القطاع الخاص يهدف الى تحقيق اكبر ربح .

3- 3 استثمار مشترك (مختلط) : وهي المشاريع لتي يكون فيها اشتراك مابين اللقطاع العام والقطاع الخاص حيث يقوم هنا الافراد بشراء حصص من المنشات الحكومية سواء كانت انتاجية او حتى خدمية ، وفي الكثير من المشات ذات الملكية المشتركة تكون الادارة من حق الدولة ، غير ان هذا النمط من الادارة اخذ يتراجع في ظل الخصخصة والشراكة مع المستثمر الخاص .

4- تصنيف الاستثمارات حسب آجالها :[1]

4-1 استثمارات قصيرة الأجل : تكون مدة انجازها اقل من سنة، و تكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بالدورة الاستغلالية .

4-2- استثمارات متوسطة الاجل : هي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها على 05 سنوات وتزيد عن سنتين ، وهي التي تكمل الاهداف الاستراتيجية التي تحددها المؤسسة .

[1] منصوري الزين ، **اليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ، كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة الجزائر ،2005-2006 ، ص 25.

4-3 استثمارات طويلة الاجل : وهي الاستثمارات التي تؤثر بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة وعلى المجتمع بصفة عامة ، تتطلب رؤوس أموال ضخمة ، وتفوق مدة انجازها 05 سنوات .

5-تصنيف الاستثمارات وفقا لمن يقوم بها :

5-1 استثمار شخصي او فردي :[1] وهي تلك الاستثمارات التي ينفذها شخصا طبيعيا بمفرده دون الاشتراك مع غيره من الأفراد أو المؤسسات .

5-2- استثمار مؤسسي : وهو الاستثمار الذي تقوم به مؤسسة أو هيئة أو شركة وهذا النوع هو الأكثر انتشارا ورواجا.

6- تصنيف الاستثمارات حسب جنسية المستثمر:

6-1 استثمار وطني : تكون الجهة المستثمرة والممولة لا تنتمي لنفس البلد المستثمر فيه .

6-2- الاستثمار الأجنبي : تكون الجهة المستثمرة والممولة لا تنتمي للبلد المقام فيه الاستثمار ، أي يتم تكوين رأس مال حقيقي جديد خارج الدولة وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى:

6-2-1استثمار أجنبي غير مباشر : ويقصد به (الاستثمار في الاوراق المالية) وهي الاستثمارات التي تكون في شكل قروض أجنبية ، أو شراء الأجانب لأسهم أو سندات حكومية أو خاصة وهذا النوع من الاستثمار يبحث

[1] عبد السلام بو قحف ، مرجع سابق ، ص 19.

عـن عائـد رأس مـال المسـتثمر دون جهـد إداري أو مخـاطر اتخـاذ القـرار مـن قبلهم.

6-2-2استثمار أجنبي مباشر : هـو ممارسـة مسـتثمر اجنبـي لنشـاط اقتصـادي فـي الدولـة المضـيفة مـع احتفاظـه بالسـيطرة علـى أنشـطة المشـروع سـواء مـن خـلال الملكية الكاملة او الجزئية لرأس مال المشروع .

الفرع الرابع: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

❖ ونظرا لكون هذا النوع من الاستثمارات هو محل دراستنا فسوف نتطرق إلى لتعاريف المتعددة له :

1- تعاريف مجموعة من المؤسسات والهيئات الدولية :

❖ **تعريـف (UNCTAD)** :ذالـك النـوع مـن الاسـتثمار الـذي ينطـوي علـى علاقـة طويلـة الأمـد تعكـس مصـالح دائمـة للمسـتثمر الأجنبـي فـي فـرع أجنبـي قـائم فـي دولة مضيفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها.[1]

❖ **تعريـف (OMC)** : الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي أدبيـات المنظمـة العالميـة للتجـارة ، بأنـه اسـتثمار يحصـل عنـدما يقـوم مسـتثمر مسـتقر فـي بلـد مـا يسـمى البلـد الأم بـامتلاك أصـول أو موجـودات ثابتـه فـي بلـد اخـر يسـمى البلـد المسـتقبل مع وجود النية لديه في إدارة ذالك الأصل .[2]

[1] كاكي عبد الكريم ، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، من ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، غرداية ،2010.

[2] محمد قويدري ، **تحليل الاستثمارات الاجنبية وافاقها في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم لتسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية ،2004 ، 63 .

❖ **تعريف (OCDE)** : فقد اعتبرت الاستثمار الأجنبي المباشر ذالك الذي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت .

❖ **تعريف (FMI)** : يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل المؤسسة الأجنبية شرط أن يحصل غير المقيمين على حصة هامة في هذه المؤسسة والتي تختلف أهميتها من بلد لآخر ، وتكفي حيازة 10 % من رأس مال المؤسسة في بعض الدول ليكون مباشر .[1]

2- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر بعض الاقتصاديين [2]:

❖ يعرف "**ماجد احمد عطاء الله** " الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد اخر .

❖ ويرى " **ما تؤلي حسن المغربي**" أن الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة إلى أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها .

❖ ويعرف "**نزيه عبد المقصود مبروك** " : إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الادارة .

---

[1] بلقاسم محمد ، **نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر** ،مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة وهران ، 2012-2013 ، ص 96.

[2] بلقاسم محمد ، مرجع سابق ذكره ، ص 97.

ويتمثل الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر في ما يلي [1]:

على أساس الهدف النهائي الذي يسعى المستثمر إلى تحقيقه ، فالاستثمار الأجنبي غير المباشر يكون هدفه اقتصادي محض وهو تحقيق الربح ، إما الاستثمار الأجنبي غير المباشر تكون له أهداف ذات أغراض اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ...

على أساس الأجل : يقصد بالأجل المدة التي يستغرقها الاستثمار الأجنبي غير المباشر قصير الأجل بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر .

والجدول الآتي يلخص أهم نقاط الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر .

الجدول رقم 01 : الفرق بين بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
طويل الأجل	قصير الأجل
يهدف إلى الحصول على الانتاج	يهدف إلى تحقيق العوائد
يتجسد في مشاريع حقيقية في مختلف القطاعات الاقتصادية	يتجسد في شكل توظيفات مالية لا تخرج عن نطاق السوق المالية

[1] بلقاسم محمد ، مرجع سابق ، ص 98.

له الحق في الادارة	ليس له الحق في الادارة
الامتلاك الكلي أو الجزئي للشركة	شراء أسهم وسندات

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة .

المطلب الثاني : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل السائد الذي تسعى الدول النامية وحتى الدول المتقدمة أن توفر له المناخ والبيئة الملائمة لتصبح بذالك منطقة جذابة للاستثمارات ، كما أن حجمه يتزايد باستمرار على حساب الأشكال الأخرى للاستثمار، وقبل التطرق لأشكال الاستثمار لابد من الإشارة إلى أن هناك معايير عديدة نقوم من خلالها بتحديد مختلف أشكاله وهي :

- **الفرع الأول: معيار الهدف:** الذي ينتهي الى استثمارات موجهة للبحث عن الثروات الطبيعية أو البحث عن الأسواق أو البحث عن الكفاءة .
- **الفرع الثاني :معيار النظام :**
- الذي يتخذ أشكال تقررها جملة الحوافز والنظام الجبائي المقدم من طرف الدولة المضيفة وهي الواقعة في المناطق الصناعية والمناطق الحرة .[1]
- معيار الملكية الذي ياخذ شكل الملكية المشتركة أو الملكية المطلقة .
- الفرع **الثالث: معيار الملكية:**

[1] صفوت احمد عبد الحفيظ ، **دور الاستثمار في تطوير احكام القانون الدولي الخاص** ، دار المطبوعات الجامعية ،الاسكندرية ، 2005 ، ص46.

يمكن ذكر هذه الأشكال كما يلي :

1- **الاستثمار المشترك :** ويعرف على أنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه ويشارك فيه طرفان أو شخصان معنويان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ، ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات انتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية . ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير بدون السيطرة الكاملة عليه .

ينطوي هذا النوع من الاستثمار على مزايا وعيوب من وجهة نظر الدول المضيفة يمكن صياغتها كالتالي : [1]

1-1- مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة :

- ❖ الاستثمار المشترك يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال إذا أحسن تنظيمه و إدارته .
- ❖ يخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع اخرى .
- ❖ تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير والاستيراد.
- ❖ تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسمالية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمة المختلفة بالدول المضيفة .
- ❖ يعتبر من أكثر الاستثمارات قبولا في الدول النامية .

1-2- عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة :[2]

[1] ابو قحف عبد السلام ، **الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الاجنبية** ، مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،2003، ص ص، 15 ، 16 .

[2] ابو قحف عبد السلام ن مرجع سابق ، ص ص ،17 ، 18 .

- ❖ حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.
- ❖ أن تتعلق المنافع المذكورة على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد
- ❖ نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يقلل من تحقيق أهداف الدول .

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ، وتجدر الإشارة إ لى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق ، أو أي نوع آخر من النشاط الانتاجي او الخدمي بالدولة المضيفة . كما أنه وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ، نجد الكثير من الدول النامية المضيفة ، تتردد كثيرا بل ترفض في معظم الأحيان في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار ، حيث يعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من اثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي ، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية ، من بين الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي .[1]

[1] بن عومر سنوسي ، **فعالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر** ، تقييم تجربة الشراكة قطاع عام – خاص ، راسلة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص علوم اقتصادية ، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان ،2013-2014 ، ص 16.

2-1- مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي ما يلي : [1]

- ❖ في حال امتلاك الشركة التنافسية ميزة تنافسية يمكن استغلالها في الأسواق الدولية على اعتبار أنها تقوم بنقل تقنياتها المتقدمة ن ومهارات موظفيها الإدارية والفنية والتسويقية والمالية الى البلد المضيف ، حيث هي التي تتحكم بالكامل بهذه الامكانيات وتوجيهها بما يخدم مصالحها العليا .

الاستفادة من تخفيض تكاليف النقل والشحن والتأمين ورخص الأيدي العاملة في البلد المضيف .

2-2-عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :[2]

تنطوي مساوئ هذا النوع من الاستثمارات على تخوف الدول المضيفة من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية ، وآثارها السلبية في حال تضارب المصالح بينها وبين الشركات المعنية .

3- الاستثمار في المناطق الحرة :

المنطقة الحرة جزء من أرض الدولة المضيفة ، فقد تقع بداخلها أو على منافذها البرية أو البحرية أو بالقرب منها ، وهي محددة جغرافيا بوضوح تام بحدود صناعية مثل الأسوار أو طبيعية مثل الأشجار ، الجبال ، البحار ،أو الأنهار ويتم عزله عن باقي حدود الدولة أو الاقليم الجمركي لها ، ويتم اخضاعه لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخله ، ويخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيفة ، كما تتمتع المنطقة العامة

[1] عبد المجيد قدي ، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص253

[2] نزيه عبد المقصود مبروك ، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية** ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2007 ، ص ص 5 ، 6 .

بالشخصية الاعتبارية ، ولها هيكل اداري مستقل ، تمارس فيه أنشطة صناعية ، تجارية وخدماتية ، وتحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات وسياسات الدولة المضيفة .

ومن المزايا التي تمنح في المناطق الحرة :[1]

- ❖ حرية اختيار مجال الاستثمار .
- ❖ عدم وجود قيود على جنسية رأس المال ، حيث يمكن رأس المال الجزائري أو العربي أو الأجنبي أن ينفرد أو يشارك بأي نسبة في الاستثمار في مشاريع المناطق .
- ❖ حرية تحديد اسعار المنتجات وتحديد نسبة الارباح

3-1-أنواع المناطق الحرة:

وتصنف المناطق الحرة الى ثلاثة انواع هي :

3-1-مناطق حرة تجارية :وتأخذ بدورها ثلاثة أنواع : الميناء الحر ،المحلات الحرة ،ومناطق التجارة الخارجية .

3-2-مناطق حرة صناعية : ولها شكلين هما المنطقة الحرة للصناعات التصديرية والمنطقة الحرة للمؤسسات أي منطقة الشغل .

3-3- مناطق حرة للخدمات : تأخذ شكلين اساسيين هما المناطق الحرة المالية ، التي تنقسم بدورها الى مناطق بنكية ومناطق حرة للتأمين . والشكل الثاني هو المناطق الحرة الجبائية أو ما يعرف بجنات الجباية .

[1] كاكي عبد الكريم ،مرجع سابق ، ص ص ، 27،28 .

4-مشروعات أو عمليات التجميع :[1]

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أوخاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا .وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرف التخزين والصيانة ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مالي يتفق عليه ، وفي هذا الخصوص تجدر الاشارة الى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك المطلق للمستثمر الاجنبي . ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر .

5-الشركات متعددة الجنسيات :

الشركات متعددة الجنسيات هي تلك الشركات التي تسيطر على الأقل على وحدة انتاجية في الخارج ، وهناك من يعرف الشركة متعددة الجنسيات بأنها تلك المنظمة التي تسيطرأو تراقب مؤسسات أو أصول مادية ومالية في دولتين على الأقل وفي إطارات استراتيجية انتاجية موحدة ، أو على أساس المقارنة بين العمليات الأجنبية للشركة مقارنة بمجموعة العمليات الإجمالية لها ، وهذه النسبة تحسب من خلال التقارير المحاسبية الداخلية للشركة والمتعلقة بالمبيعات والأصول والعمالة ، فإذا بلغت هذه النسبة حدا معينا يتراوح بين 20 % و 30 % ، أمكن القول بأن الشركة متعددة الجنسيات .

[1] بلقاسم امحمد ،مرجع سابق ، ص 106 .

والاستثمار الأجنبي من قبل الشركات متعددة الجنسيات هو عبارة عن استثمارات يملك أصولهاأو يساهم في رأس مالها أكثر من بلد ، حيث تتمتع بقدرات تمويلية وتكنولوجية وتنظيمية عالية ، الأمر الذي مكنها من الاستحواذ على نحو 80 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم .[1]

المطلب الثالث: الخصائص المميزة للاستثمار الأجنبي .

الفرع الاول : خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص نذكر منها[2]:

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك جزئي أو كلي للاستثمارات من طرف مستثمر أجنبي في إقليم بلد مضيف غير الموطن الأصلي للمستثمر.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير.
- يساهم في إكمال الوسائل التمويلية المحلية عندما تتمكن هذه الأخيرة من مواجهة متطلبات المشاريع التنموية .
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية.

[1] رحال فاطمة ، **اثر تحرير حركة رؤوس الاموال على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر** ، حالة الجزائر 2000-2010 ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ؟، 2011،2012 ، ص 95 .

[2] دراز حامد عبد المجيد، **السياسة المالية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2002،ص 214.

- ❖ الرقابة المباشرة للطرف الأجنبي على المشروع حيث تتحقق من خلال ملكيته الكلية (المطلقة) للمشروع، ونظرا لأهمية النسبية للجزء المملوك من طرف المستثمر الأجنبي والذي يشترط أن لا يقل عن 10% كحد أدنى وإلا صار الاستثمار غير مباشر.
- ❖ يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة التي يتحقق فيها أكبر عائد بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف فهو بذلك يتجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ الملائم والمناسب للاستثمار.
- ❖ يساهم في عمليات التنمية الاقتصادية من خلال الوقرات الاقتصادية التي يحققها.
- ❖ انخفاض درجة التقلب إذ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، يتميز بالاستقرار إذ ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع لطبيعته ، إذ قد يتطلب توقيف أو انسحاب بمشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجز أمام صاحب المشروع ، إضافة إلى العقود المتفق عليها التي تعتبر كقيد إجبار للبقاء [1].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم أن دراسة وتحليل جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل محور الاهتمام الباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلا أنه من الضروري عرض مجموعة من النظريات المفسرة لهذه الظاهرة مما يساعد على ضرورة إبراز دور وتأشير نوعية المؤسسات على مدى جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر .

[1] دراز حامد عبد المجيد، مرجع سابق ، ص 142.

المطلب الأول: النظريات التقليدية

لقد تعددت وتنوعت النظريات التي حاولت تقديم تفسير لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها:

الفرع الاول: النظرية الكلاسيكية:

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك من بينهم " آدم سميث " ، "دافيد ريكاردو" ، "جون ستيوارت ميل" ، في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة ، السوق الكاملة ، لاوجود لتدخل الدولة ، عدم حرية حركة رؤوس الأموال للاستثمار المباشر قياسا على حركة التجارة الدولية والمال ، إلا أن هذه النظرية واجهت صعوبات ، فهي لا تقدم تفسيرا واضحا للاستثمار الأجنبي المباشر وافترضوا أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات ، فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة ، حيث يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالآتي [1]:

- ❖ تحويل قدر كبير من المال والأرباح المحققة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة إستثمارها في الدولة المضيفة.
- ❖ وجود شركات متعددة الجنسيات قد يوسع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل الدخول، وذلك من خلال الأجور المرتفعة التي تقدمها الشركات الأجنبية مقارنة مع نظيرتها المحلية.
- ❖ قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة .

[1] عبد السلام ابو قحف ، مرجع سابق ، ص 411.

الفرع الثاني : النظرية النيوكلاسيكية [1]:

قامت النظرية النيوكلاسيكية على أساس فرضيات الكلاسيك ، بفرض المنافسة الكاملة، واعتبرت أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض، وليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول خاصة النامية منها، وأكدت على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية في رأس المال ، وذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة حيث ترتفع معدلات الفائدة في الدول النامية ، نظرا لندرة رؤوس الأموال فيها، ويعتبر "أولين"(1933)أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واسترداد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، أرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال لم تستطع النظرية النيوكلاسيكية أن تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فقد أكدت النظرية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر من منطلق رأس المال ، ولم تأخذ بعيد الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن أيضا التكنولوجيا والمهارة والإدارة ، ولم يشرح النموذج الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات القيادة بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير ، ونظرا لبساطة وضيق تحليلها فشلت النظرية في التعامل مع الواقع فافتراضات "أولية" لقيت قبولا في الحقبتين اللاحقتين لظهورهما ، لكن بعد عشرون عاما أصبح أن هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقيام تلك النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب التكلفة وعدم كمال المعلومات هو بداهة، وافتراضات غير واقعية.

[1] عبد السلام ابو قحف ، مرجع سابق ، ص 412.

إن هدف تعظيم الربح ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج بل هناك عوامل عديدة، كمعدل النمو، حجم السوق...الخ، إضافة إلى عدم تفسيرها لكيفية نشأة الاستثمار الأجنبية، وتفسير حركة تلك الاستثمارات قياسا على حركة التجارة هذه الأخيرة التي تفترض عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد لآخر ولا يستطيع المُصدّر أو المستورد التأثير على حركة الأسعار[1].

الفرع الثالث : نظرية عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة التامة في أسواق الدول النامية إضافة إلى نقص العرض من السلع من طرف الشركات الوطنية، بحيث أنها لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية ، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر [2]:

- ❖ اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها وتسويقه مقارنة بالشركات المحلية.
- ❖ قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة من الإنتاج تجعل منتجاتها أقل سعرا مقارنة بمنتجات الشركات المحلية التي تتاح بتكلفة وسعر أعلى .
- ❖ من بين الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك وعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.

[1] نزاري عبد الحفيظ ، **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر – تونس – المغرب)** ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة باتنة، 2007-2008،ص 28.

[2] كريمة قويدري ، **الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة تلمسان ، 2010-2011، ص 12.

الفرع الرابع: نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها لأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق .

الفرع الخامس: نظرية الموقع:

ترتكز هذه النظرية على العديد من العوامل الموقعية والبيئية المؤثرة على قرارات الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في الدول المضيفة وكذلك قرار المفاضلة بين عملية الاستثمار وعملية التصدير لهذه الدول ، ومن بين هذه العوامل عوامل مرتبطة بالسوق على النحو الآتي[1]:

عوامل مرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.

عوامل تسويقية: مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوازن ووكالات الإعلان.

ج. عوامل مرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام: مدى توافر اليد العاملة، انخفاض تكلفة العملة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام، والسلع الوسيطة والتسهيلات الإنتاجية الأخرى.

د. ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.

[1] اميرة حسب الله ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر و غير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2010، ص ص 31، 32.

هـ. عوامل مرتبطة بالمناخ: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.

و. الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب [1]:

مثل الأرباح المتوقعة ، الموقع الجغرافي ، مدى توافر الموارد الطبيعية ، القيود المعروضة على تحويل رؤوس الأموال .

تمتع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب الفجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق .

وكان "هايمر " أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العوائد ، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري ، ومن الانتقادات التي وُجّهت لهذه النظرية ، أنها تطورت في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية ، حيث تقوم شركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل

[1] اميرة حسب الله ، مرجع سابق ، ص 33.

التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل ، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل عنصر العمل والميزة التنافسية ولم نشرح الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية [1].

5-1- نظرية الموقع المعدلة:

هذه النظرية هي امتداد وتطوير لنظرية الموقع بحيث تساهم في إضاعة بعض العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبية، ويرجع تطوير هذه النظرية إلى " ربوك و سيمولدين" حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمار الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث عوامل دافعة، وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة ، ويمكن تلخيصها في الجدول الآتي :

الجدول رقم (02) : العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل	الخصائص	العناصر
العوامل الشرطية	خصائص المنتج (السلعة)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج، خصائص العملية الإنتاجية
	الخصائص المتميزة للدولة المضيفة	طلب السوق، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية الحضاري، خصائص البيئة السياسية والاقتصادية.
	العلاقات الدولية للدولة	نظام النقل والاتصالات بين الدولة

[1] رضا عبد السلام ، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة** ، دار المكتبة العصرية ، مصر ، 2007، ص 49.

	المضيفة مع الدول الأخرى	المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية تساعد على حرية انتقال رؤية الأموال.
العوامل الدفاعية	الخصائص المميزة للشركة	مدى توفر الموارد البشرية والفنية والتكنولوجيا .
العوامل الدفاعية	المركز التنافسي	القدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية ....
العوامل الحاكمة	الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية ، نظم الإدارة والتوظيف ، سياسات الاستثمار
	الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال ، ارتفاع تكاليف الانتاج .
	العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية

المصدر : سعيد يحي، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار إثراء ، الجزائر ، 2013، ص163.

الفرع السادس : نظرية الحماية [1]:

[1] رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص50.

نتيجة للانتقادات التي وجهت لافتراضات نظرية عدم كمال السوق، ظهرت نظرية الحماية والتي أقرت أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات لا يتوقف بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات الوطنية ، بل يتوقف على مدى ما تمارسه الدول المضيفة من رقابة، والقوانين التي تؤثر على حرية الاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بها[1].

ويقصد بالحماية الممارسات الوقائية التي تتبناها الشركات المتعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة للتعليل من إجراءات .

المطلب الثاني: النظريات الحديثة.

من أهم النظريات الحديثة ما يلي:

الفرع الاول: نظرية دورة حياة المنتج :

بغرض تفسير مبررات التجارة الدولية ظهر للوجود نظرية دورة حياة المنتج الدولي التي ساهمت في تفسير انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي في الدول النامية خاصة الدول المتقدمة بصفة عامة وتبين أيضا دوافع هذه الشركات في الاستثمارات الأجنبية من جهة ومن جهة أخرى توضح أسباب انتقال الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الأم [2].

[1] فاروق سحنون ، **قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الدولي على الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف ، 2009-2010،ص 34.

[2] ابو قحف عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 62.

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها " ريمون فارنون" على أن المنتوج له دورة حياة يمر بها والتي تمر بأربع مراحل رئيسية وهي [1]:

مرحلة الإنتاج (الظهور في السوق) : تتميز هذه المرحلة بتدفقات مالية كبيرة على أنشطة البحث والتطوير والابتكارات والاختراعات التي تتطلب مهارات فنية عالية بالإضافة إلى ضرورة وجود أسواق محلية قادرة على استيعاب المنتج الجديد، بحيث تؤهله في صورته النهائية للاستهلال ومن المؤكد أن الدولة صاحبة المنتج تكون في غالب الأحيان من الدول الصناعية المتقدمة التي توفر لها ميزة نسبية مكتسبة واحتكارها المطلق للتكنولوجيا المستخدمة في إنتاجه ، ونظرا لارتفاع سعر المنتج الجديد يقتصر استهلاكه في الأسواق المحلية وقد تظهر فرص لتصدير هذا المنتج إلى دول لها نفس إمكانيات مستهلكي الدولة صاحبة المنتج من أذواق شرائية .

الرقابة الحكومية بالدول المضيفة وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر لشركات داخل أراضيها ، فالشركة متعددة الجنسيات طبقا لنظرية الحماية تستطيع تعظيم فوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من أنشطتها مثل البحوث والابتكارات واي عملية تسويقية أو انتاجية جديدة، خاصة بها ويجب على تلك الشركة لكي تحافظ على أنشطتها والقيام بتلك الأنشطة في المركز أو الفروع التابعة للشركة بالدولة المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة فالأفضل لتلك الشركات الاحتفاظ بأحد الأصول التي تحقق لها ميزة مطلقة بدلا من بيعه لشركات أخرى بالدول المضيفة، ومن ثم بلوغ الأهداف التي يرغب من خلالها توسيع أنشطتها وتحقيق عائد كبير .

[1] مصطفى رشيد شيحة ، **الاسواق الدولية المفاهيم و النظريات و السياسات** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، دون سنة نشر ، ص 107.

ومن الانتقادات الموجهة لها وجود طرق بديلة وأكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات وخاصة ما يعرف بالاتفاقيات الدولية بحماية حقوق الملكية الفكرية، إضافة لتجاهلها للسياسات الحكومية للدول المضيفة من ضوابط وإجراءات فعلية ومرتقبة للاستثمارات الأجنبية التي تؤدي إلى تقبل جدوى ممارسات الحماية المعتمدة من طرف شركات متعددة الجنسيات [1]

- **مرحلة النمو** : في هذه المرحلة يزداد الطلب على السلعة بشكل كبير ، ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة باستغلال الفرصة وتقوم بتصديرها إلى الخارج ، مبتدئة بالأسواق المجاورة للاستفادة من ثقافة الأذواق والعادات والتقاليد ، حيث يزداد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية فتشغل الشركة الفرصة وتزيد من كمية الإنتاج ، وتحسن نوعية بشراء آلات حديثة لتضيع السلعة بطرق نمطية حديثة ، للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها المؤسسة من إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة ، حيث شدّ الحملة الترويجية للسلعة الموجهة للمستهلكين والتجار ، مركزة على جودة السلعة وفوائدها.
- **مرحلة النضج:** في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له.

وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير

[1] مصطفى رشيد شيحة، مرجع سابق ، ص 106.

سلبي لا في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاته، حيث تبدأ بتطوير استراتيجياتها النرويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيه أصبح مهدد إما بسبب دخول منافسين جدد أو أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيود حماية مثل الرسوم ... الخ، ومن هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية في الأسواق الخارجية التي يكون فيها الطلب متزايد على السلعة.

- **مرحلة الانحدار:** في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بتغيير ولائهم للسلعة، بحثا عن سلعة جديدة في السوق، حيث تعمل الشركة جاهدة للبقاء لأطول مدة في السوق ، وذلك بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض ، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة المنتج في أسواق لم يصل إليها بعد ن وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها ، وألوانها ، وأسعارها في نفس الوقت تعتمد الاستراتيجية الهجومية وذلك باختراع سلعة جديدة ، تغزو السوق من جديد .

الفرع الثاني : نظرية الميزة النسبية اليابانية [1]:

حاولت هذه المدرسة أن توسع التحليل إلى ما بعد التحليل الوحدوي (هيكل كل من الشركات والسوق) من خلال تحليل عدد من الفروض الاقتصادية الكلية، ويعتبر كل من" كوجيما" ، و" أوزاوا" من المساهمين الرئيسيين لهذه النظرية .

[1] فليح حسن خلف ، **التمويل الدولي** ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2004، ص 181.

فقد قاموا بتطوير نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية ومن أمثلة الأدوات الجزئية: قدرات الأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي، أما الأصول الكلية مثل السياسات التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

كما تؤكد هذه المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة مع الاستبدال الجزئي للسوق فإن المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكثيف الفعال من خلال السياسات التجارية فنظرية "كوجيما" تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وقد برهن " كوجيما" أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية .

فالهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى ، والاختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صبها ، والمواصفات المتعلقة .

نقد هذه النظرية[1]:

اعتبر بعض الاقتصاديين أن تحليل المدرسة اليابانية غير كافي لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ونظرا لكونه نموذج نيو كلاسيكي فإنه غير قادر على تفسير أو تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية حيث يهدف إلى تبرير عملية الإنتاج الدولي الذي يهدف إلى الاستفادة من المزايا الممنوحة

المبحث الثالث: آليات الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] اوعيل نعيمة ، مرجع سابق ، ص 40.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره حركة من رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى هو في حد ذاته عملية تستوجب القيام به، من طرف الشركات الأجنبية هذا من جهة ومن جهة أخرى اجتذابه من طرف الدول المضيفة، ولا شك أن هذه العملية تحركها دوافع مختلفة، سواء كانت دوافع تخص الطرق الذي يقوم بها ، أي الشركات المنتسبة للدول الأصيلة أو دوافع تخص الدول المضيفة التي تعمل على تشجيعه .

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي

تتباين دوافع الاستثمار الأجنبي بالنسبة للبلد المضيف والمستثمر الأجنبي ويمكن أن نوضح هذه الدوافع وفقا لوجهة نظر كل طرف وهي كما يأتي.

الفرع الاول : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر :

توجد مجموعة من الأسباب تشكل بمجموعتها دوافع للشركات الأجنبية في التوسع باستثماراتها ومن أهمها[1]:

- ❖ طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة : تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر على مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحدات الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها .
- ❖ زيادة العوائد وتتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من عدة أو منها: التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض التكاليف الانتاج خاصة تكاليف المواد

[1] بعداش عبد الكريم ، **الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتورا، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية –جامعة الجزائر ، 2007-2008، ص ص 53، 56.

الأولية واليد العاملة، هذا بافتراض تحويل عوائد الاستثمار أما إذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد، فلن يتحقق هذا العائد ويفقد جاذبيته.

- ❖ تخفيض التكاليف بعدة طرق من خلال دراسة وتحليل تكاليف الإنتاج ، ويعتبر دخول السوق الأجنبية والتنافس في السوق الدولي ، ومن الأمثلة على ذلك انتقال بعض الصناعات اليابانية والأوروبية والأمريكية من موطنها إلى دول أخرى بسبب حصول هذه الصناعات على ميزة اليد العاملة الرخيصة في كل من هونغ كونغ، كوريا والمكسيك ، حتى تبقى تلك الصناعات محافظة على مستواها التنافسي في الأسواق العالمية .

الفرع الثاني : الدافع السياسي

ويكون هذا الدافع إما لمساعدة دولة حليفة أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين ، وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية للدول النامية بغية التوسع وزيادة النفوذ والسيطرة أكثر على هذه الدوافع [1]:

- ❖ زيادة المبيعات : مهما كان حجم سوق دولة ما كبير ، فإنه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير لها بهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصدير .
- ❖ السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة : تهتم الدول المتقدمة اقتصاديا بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار

[1] سليم القط ، **اثر التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية على حركة الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر** ، رسالة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتورا ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود وتمويل ، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص 123.

يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني إذ أنه يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وصنعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية .

- ❖ الميزة الاحتكارية : امتلاك الميزة الاحتكارية هي إحدى دوافع القوية لدفع الشركات على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وتتركز هذه الميزة في امتلاك رأس المال ، التكنولوجيا ، خبرات إدارية ، العلامة التجارية ، مهارات تصميم المنتج ، براءات الاختراع ، والتي قد تعزز للشركة المستثمرة موقفها الاحتكاري ، كما تستطيع الشركة المستثمرة التغلب على المنافس لها في الأسواق الأجنبية في ظل قوة ميزتها الاحتكارية .

الفرع الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة :

تسعى مختلف الدول المتقدمة والنامية إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأصبحت تتنافس عليه، ويعود ذلك إلى أسباب عدة، وفيما يلي عرض موجه لأهم هذه الدوافع [1]:

- ❖ معالجة فجوة الموارد : تعتمد النمو الاقتصادي بالدرجة الأساس على الاستثمارات الجديدة وكفاءة توزيعها وهذه الاستثمارات تعتمد على حجم المدخرات فإن كانت الدولة تعاني العجز في تلك المدخرات ستلجأ الاستثمارات الأجنبية ، فرؤوس الأموال الأجنبية تعزز المدخرات الوطنية وبالتالي إتاحة فرصة لتحقيق معدل أعلى من تكوين رأس المال وتمويل الاستثمارات التنموية

[1] محمد فاضل العبيدي ، **البيئة الاستثمارية**، مكتبة المجتمع العربي، الاردن ، 2012، ص ص 40-43.

- ❖ تخفيض مستوى البطالة: من المعلوم أن تشغيل المشاريع الاستثمارية التي يقيمها الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج إلى يد عاملة ، وبالتالي يخلق هذا الاستثمار فرص عمل جديدة تؤدي إلى تخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف للاستثمار خاصة إذا تميز المشروع الاستثماري بالاستخدام المكثف لليد العاملة بدلا من الكثافة الرأسمالية ، هذا علاوة على دوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة باستغلال اليد العاملة المنخفضة التكلفة في البلدان النامية[1] .
- ❖ نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة ، إن الاستثمار الأجنبي لا يعني مجرد توفير عملات أجنبية تساهم في التمويل فقط، بل هو آلات ومعدات على أرقى الأساليب الفنية وأحدث التطورات التكنولوجية إذ نشر تقرير الاستثمار العالمي سنة 2008 ، بأن مجال صناعة الاتصالات ، مثلا تساهم عند دخول أسواق البلدان النامية في تخفيض عقبة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كما ساهم في نقل التكنولوجيا غير المادية والتي تشمل المعرفة الفنية والممارسات التنظيمية والإدارية إلى الدول المضيفة .
- ❖ تنويع الصادرات : حيث أن أغلب الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية لا سيما الدول النفطية وتكون أسعارها عرضة للتقلبات أي أن اقتصاداتها أحادية الجانب ، أما الاستثمار الأجنبي فيساهم في خلق صناعات متنوعة مثلا تصنيع السلع التي تعتمد على المشتقات النفطية، وكذلك السلع التي تعتمد على القطن كمادة أولية ويمكن إقامة المصانع لإنتاج الملابس والمنتوجات الأخرى بدلا من تصدير القطن كمادة أولية ، هذا ما يساهم في

[1] محمد فاضل العبيدي، مرجع سابق ، ص 44.

زيادة الدخل القومي ومعالجة الاختلافات في موازين المدفوعات ، وتوفير السلع للمستهلك بأسعار منخفضة .

- ❖ زيادة رأس المال : حيث أنه يساهم في زيادة رأس المال محليا وزيادة النمو يولد آثارا ايجابية تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة والخبرة وأن معظم الاستثمارات الأجنبية تسعى وراء كفاءة التصدير كسلع نهائية أو وسطية وبعضها تسعى للحصول على الموارد.

المطلب الثاني : محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

وتتمثل هذه المحددات في مختلع العوامل التي يجب توفرها للوصول إلى أفضل مناخ استثماري مناسب للمستثمر الأجنبي مما يحدد تفضيل المستثمر الأجنبي الاستثمار في دولة دون دولة أخرى وتتمثل هذه المحددات في [1]:

- ❖ المحددات السياسية والقانونية: تشير الدراسات إلى أنه كلما كان النظام السياسي يتميز بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني، وغياب الحروب كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، كما أن محاولة التأميم والمصادر وزيادة... الحكومي في النشاط الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على زيادة هذا الاستثمار.
- ❖ المحددات الاقتصادية : إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة ، كما أنها تعطي إشارات سلمية لكل من المستثمر المحلي والأجنبي فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح

[1] فريد احمد قبلان ، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية الواقع و التحديات، الطبعة الاولى** ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2008 ، ص 12.

على العالم الخارجي ، والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخيم وعجز الموارد العامة وتقليل العجز التجاري ومن أهم المحددات الاقتصادية [1]:

- ❖ درجة الإنتاج على العالم الخارجي : حيث يقصد المستثمر الأجنبي الاقتصاديات المفتوحة لما تضمنه من عدم وجود أي قيود على حركة التبادل التجاري.
- ❖ القوة التنافسية للاقتصاد الوطني : تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات المهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، ذلك لأنه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك جاذبا لمزيد من الاستثمارات الأجنبية ، ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد القومي وهناك أيضا الرقم القياسي لأسعار الصادرات ، فكلما اتجه إلى الانخفاض ، كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ❖ القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني : إن الاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة ، لذا هناك مجموعة من المؤشرات تستدل من خلالها على قوة الاقتصاد منها معدل النمو الاقتصادي و الذي إذا زاد دلّ على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار

[1] فريد احمد قبلان، مرجع سابق ، ص 13.

الأجنبي والعكس صحيح وكذلك معدل التضخيم إذا انخفض دل على جاذبية الاقتصاد للاستثمار الأجنبي والعكس صحيح .

- ❖ البيئة الأساسية : تعتبر البنية الأساسية المادية والمعلوماتية من المحددات الرئيسية لاحت موقع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتشمل البنية الأساسية الطرق والمطارات وخطوط السكك الحديدية ، وأنظمة الاتصال ، ومدى توفر قاعدة تكنولوجية تساعد على استيعاب التكنولوجيا الحديثة المصاحبة لهذا النوع من الاستثمار ، بالإضافة إلى توفر المعلومات والانفتاح الاقتصاد والشفافية بحيث أصبحت من المحددات الهامة للبنية الأساسية ولمناخ الاستثمار[1] .
- ❖ العوامل المتعلقة بتنمية الموارد البشرية : إن توفر العمالة المؤهلة والمدربة من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحث والتطوير، وتوفر مراكز البحث العلمي محددا ضروريا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة ، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديث في هذه الدول .
- ❖ السياسات الاقتصادية الكلية : فكلما كانت هذه السياسات تحررية ، مرنة، واضحة تتميز بالاستقرار وغير متضاربة الأهداف وتتسم بالفاعلية وتتلاءم مع التغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني .
- ❖ المحددات المتعلقة بالنظام الإداري : فالنظام الإداري كلما كان يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود تعقيدات مكتسبة ومعوقات إدارية وكلما كانت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار التنظيمي الذي تعمل من خلاله

[1] فريد احمد قبلان ، مرجع سابق ، ص 14.

يتميز بالكفاءة الإدارة والتنظيمة، بالإضافة إلى توفر عدد من المنظمين والأكفاء ، وتوفر نظام المعلومات الاستثمارية يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالصورة التفصيلية المطلوبة وبالدقة المناسبة وفي الوقت المناسب أدى إلى جذب المستثمر الأجنبي .

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الهدف العام للاستثمار الأجنبي المباشر هو تحقيق العائد وذلك مهما كان نوع الاستثمار وكذلك يهدف إلى تكوين الثروة وتنميتها وتأمين الحاجات وكذلك المحافظة على قيمة الموجودات بصفة عامة، ولكن يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة [1]:

- ❖ الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها .
- ❖ ايجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة ، أي ابقاء الدولة المستقبلة للتمويل الدولي مصدّر للموارد .
- ❖ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها إذ أن الشركات الأجنبية تحقق الربح من استثماراتها الأجنبية فيها.
- ❖ الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمرة فيها إذ أن الشركات الأجنبية تحقق الربح من استثماراتها الأجنبية تفوق بالكثير أرباحا من عملياتها داخل مواطنها .

[1] خريوش حسن علي و اخرون ،**الاستثمار والتمويل بين النظريةو التطبيق** ، زهران، الاردن ،2011،ص ص 185-186.

❖ الاستفادة من التشريعات و القوانين في الدولة المستقبلة بالتشجيع والاعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة المستقبلة .

المبحث الرابع: الأثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر

من المؤكد أن سعي البلدان النامية إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتهيئة الظروف الملائمة والمساعدة على ذلك مع توفيرها الحوافز والمغريات المشجعة على انسيابها اليها ،له اثارعلى اقتصاديات هذه الدول حيث أن انتقال رؤوس الأموال وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول شأنه شأن كل نشاط اقتصادي يترتب عليه اثار ايجابية ،وأخرى سلبية لذلك كان الزاما على الدول الأخذ في الحسبان ما قد يترتب عن هذا الأخير من منافع و أعباء إذ أن هدف كل دولة العمل على تعظيم المنافع وتقليص المخاطر وهذا من الأمور الأساسية الواجب مراعاتها من طرف كل دولة قبل اتخاذ أي قرار ويمكن ابراز الأثر المترتب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال ما يلي[1]:

المطلب الأول :الاثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن فوائد ومنافع هذه الاستثمارات تتمثل فيما يترتب عنها من تحسين لوضعية ميزان المدفوعات ،وخلق فرص عمل ،وتنمية المهارات الادارية و المساهمة في نقل التكنولوجيا وتحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الأول:أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات :

[1] منصوري الزين ، **تشجيع الاستثمار و اثره على التنمية الاقتصادية** ، الطبعة الاولى ، دار المستقبل ، عمان ، 2012، ص 34.

يتمثل الاثر الاول للاستثمار الاجنبي المباشر في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية و راس المال المادي في الدول المضيفة ، وينعكس ذلك بالإيجاب على ميزان المدفوعات (حساب راس المال) للدولة المضيفة ، وذلك في حالة لجوء الشركات الاجنبية الى بيع عملاتها للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل دفوعاتها المحلية .وفي مرحلة ثانية يساهم في تخفيف الشح في النقد الاجنبي اذا ما وجهت ما الاستثمارات الاجنبية الى قطاعات التي تحل محل الواردات ، حيث تساهم في سد جزء من حاجات السوق الوطنية.

وقد يفوق هذا الاثر الايجابي من حيث اهميته الاثر السلبي لتحويل راس المال و الارباح على ميزان المدفوعات من خلال المقارنة بين حجم التحسن الذي يطرا على الميزان التجاري و حساب راس المال في الدولة المضيفة مع حجم الواردات المحولة منه خلال تمويل راس المال و الارباح ، و دخول العاملين الاجانب فاذا كان حجم الاثر الاول يفوق الثاني من حيث ايجابياته عندئذ يقال ان الاستثمار الاجنبي المباشر يرتبط ايجابيا بميزان المدفوعات في الدولة المضيفة.

و يمكن تلخيص الاثار الايجابية و السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر فيما يلي [1]:

الاثار الايجابية :

- ❖ تساهم الاستثمارات في تحسين ميزان المدفوعات بالنظر لكونها تؤدي الى توفير رؤوس الاموال و الخبرات وبالتالي زيادة الانتاج مما يؤدي الى فائض في التصدير.

[1] نزيه عبد المقصود مبارك، **الاثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية** ، الطبعة الاولى ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، 1996، ص 438.

- ❖ المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس اموال اجنبية تنتج سلعا قابلة للتصدير ترفع كفاءة قطاع التصدير للبلدان النامية.
- ❖ يساعد وجود شركات دولية لفتح اسواق عالمية للمنتجات التي تقيمها في الدول النامية .
- ❖ قيام الاستثمار الاجنبي المباشر بإنشاء وحدات انتاجية محلية لا حلال الواردات يغني الدول المضيفة عن الاستيراد مما يعني اقتصاد وتخفيف مشكلة قلة النقد الاجنبي.
- ❖ استهداف الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه للتصد ر وبالتالي زيادة صادرات الدول المضيفة و التزام الشركات الاجنبية بإعادة استثمار جزء من ارباحها داخل هذه الاخيرة .

الاثار السلبية :

تتمثل الاثار السلبية في الاتي [1]:

يشير البعض الى انه بالرغم من الاثار الايجابية التي يحدثها الاستثمار الاجنبي المباشر الى انه سرعان ما تنقلب الى اثار سلبية ، نظرا لكون نشاط الشركات متعددة الجنسيات يؤدي الى زيادة واردات الدولة المضيفة و تحويل ارباحها الى الخارج .

الروابط الامامية و الخلفية الضعيفة للاستثمارات الاجنبية مع الاقتصاد تجعلها تعتمد في انتاجها على مواد مستوردة من الخارج مما يخلق اثار سلبية على الصناعات الوطنية العاملة في تلك الانشطة ، اضافة الى اتباع الشركات الاجنبية سياسة

[1] المغربي ابراهيم متولي حسن ، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي** ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، ص 26.

تسعيرية للصادرات و الواردات كوسيلة مستقرة لنقل الارباح من الدولة المضيفة الى الدولة الام .

الفرع الثاني : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنافسية و زيادة القدرة التصديرية[1] :

الاستثمار الاجنبي المباشر سيدعم بقوة التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي و التي تترجم من خلال تحسين الانتاجية ، انخفاض الاسعار و التخصيص الفعال للموارد المتاحة اما في حالة توجه الشركات المتعددة الجنسيات الى التركيز على المنافسة في السوق المحلية ، فهذا من شانه ان يعرقل المنافسة خاصة في ظل عدم تكافئ القوى .

و يعتبر تطوير القدرة التنافسية من اهم الافرازات الايجابية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، وهو ما يمثل بالنسبة للشركات المحلية القدرة على الاستمرار تحقيق الاهداف المسطرة كتعظيم الارباح او الاستحواذ على حصص سوقية متزايدة خصوصا في ظل اقتصاد مفتوح على الاقتصاد الخارجي و تمثل الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة وسيلة مباشرة للتوسع و غزو السوق الخارجية في حالة وجود حواجز تجارية و غير تجارية على استيراد انواع معينة من السلع . و استفادت الكثير من الشركات متعددة الجنسيات تابعة للدول النامية من توجيهها للاستثمار خارج حدود الدولة الام في الحصول على مكاسب اهمها :

زيادة حجم الارباح و التي تزايدت معها الموارد المالية المتاحة و ذلك من خلال انتزاع حصص سوقية معتبرة في المبادلات الاقتصادية المالية ، بالإضافة الى زيادة كفاءتها

[1] فريد احمد قبلان، مرجع سابق ، ص 16.

الانتاجية و قدرتها على التحكم في التكاليف و تقليل الفجوة في الاداء، حيث تستفيد الشركات التي توجه نشاطها نحو الاستقرار.

الفرع الثالث : اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة :

تتنافس الدول المضيفة على جذب رؤوس الاموال ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الاموال من اجل الدفع بالتنمية المحلية فقط ، وانما من اجل توفير مناصب عمل للأيدي العاملة المحلية و هو ما يعني ضمنيا التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية ، كذلك لتدريب و تأهيل الإطارات المحلية و الرفع من قدرتها التسييرية وهي التقنيات والمؤهلات التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات ،و كذلك لكون انخفاض معدلات البطالة الذي ينعكس بدوره على مستوى الرواج الاقتصادي و يؤدي الى انخفاض معدلات الجريمة و الامراض الاجتماعية المرتبطة بالبطالة ، فاغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الاجنبي هي ضخمة تتطلب يد عاملة كثيرة مما يعني توظيف العمالة المحلية ، وعليه فان التوظيف او التأهيل يأخذ شكلين [1]:

الشكل الاول :في هذه الحالة يكون دخول الاستثمار الاجنبي المباشر للبلد المضيف هدفه اقامة وحدات انتاجية كاملة هذا يساهم مساهمة مباشرة في القضاء على البطالة ، التوظيف يكون بأعداد كبيرة ، و نمط الاثر هو القضاء على البطالة ، نتيجة كتلة نقدية ضخمة المتمثلة في اجور هؤلاء العمال التي ستتضح في دورة النشاط الاقتصادي، اضافة الى كتل نقدية اخرى ستضخها هذه الشركات المتعددة الجنسيات

[1] كاكي عبد الكريم ، مرجع سابق ،ص ص 92،93.

لخزينة البلد المضيف على شكل اشتراكات ضمان اجتماعي ، ضرائب على المرتبات، اشتراكات تعاضدية ، اي ان الاستفادة مضاعفة في هذا الشكل .

الشكل الثاني : هو شكل اخر تتبناه شركات متعددة الجنسيات يتمثل في الدخول للبلد المضيف من اجل الاستحواذ على وحدات انتاجية مقامة وطنيا و تكون اما عاجزة او مخصصة تقوم هذه الشركات بشرائه او المساهمة فيه، في هذه الحالة فانه[1] :

- اما يتم المحافظة على نفس العمالة و يتم فقط تأهيلها و الرفع من قدراتها و كذلك يتم الرفع من اجورها وهو ما يعود ايضا بالفائدة على العمالة و بالتالي على الاقتصاد الوطني.
- او يتم بالإضافة الى التأهيل و التكوين ، الزيادة في عدد العمالة اي القيام بتوظيفات جديدة و بالتالي المساهمة في القضاء على البطالة .هذا الشكل قد يكون له جانب سلبي ، و هو تقليص عدد العمال بسبب الاعتماد على التكنولوجيا في الانتاج التي تعتمد على الالة في الانتاج بدل الانسان كما ان تخفيض الصادرات او الواردات يؤدي باستثمارات الشركات في الخارج الى فقدان الوظائف الفعلية ، اما بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار فقد يكون الاثر عكسيا على العمالة ، باعتبار ان اليد العاملة في الدول النامية رخيصة ، وبالتالي تكلفة انتاج السلع اقل من الدول المتقدمة ، و تقوم الدول المتقدمة بنقل مصانعها الى الدول النامية مما يعني تفشي البطالة في الدول المتقدمة لكن هذا الاثر ليس له معنى مقارنة مما تجنيه من عوائد و ارباح من الاستثمار في الدول المضيفة و قوة النفوذ و السيطرة التي ستكون لها على هذه الدول .

[1] فريد احمد قبلان، مرجع سابق ، ص 17.

الفرع الرابع :أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الاجنبي :

وهنا نرى وجهتي نظر مختلفتين:

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية ، يؤدي إللى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج ،واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب ،وصغر حجم الأموال للشركات الأجنبية عند بداية المشروع الاستثماري .أما رواد المدرسة الحديثة فيعارضون الرأي السابق فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصة الدولة من النقد الاجنبي .فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة و بقدرتها الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي .تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة و مربحة للاستثمار من شأنها أن تشجع مواطنين على الادخار، بالإضافة فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق و تنوع المساعدات و المنح المالية من المنظمات الدولية و كذلك الدولة الأم، و المقدمة إلى الدول النامية المضيفة ، ومع الأخذ في الاعتبار وجهتي النظر السابقتين ، فإن حجم و مدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية [1]:

- ❖ حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.

[1] مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سياسة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28، العدد3، 2006، ص ص 165، 166.

- ❖ حجم القروض التي تحصل عليها الشركات من البنوك المحلية و التي تلعب دور إيجابي في جذب المزيد من رؤوس الاموال الأجنبية .
- ❖ درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام و الانتاج الفعال .
- ❖ حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنة بذلك الحجم من الأرباح التي تم تحويلها إلى الخارج.
- ❖ المتطلبات المالية الاخرى اللازمة للاستثمار .
- ❖ حجم المشروع الاستثماري (كبير ام صغير).
- ❖ شكل الاستثمار أو نمط ملكية المشروع الاستثماري .

و تبرز أهمية و شكل الاستثمار و الملكية في أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للطرف الأجنبي تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة .و إذا كان المشروع يتصف بكثافة رأس المال نجد أنه سيساعد في زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي [1].

و يمكن قياس أثر الاستثمارات الأجنبية على النقد الأجنبي في دولة ما عن طريق الأساليب و النسب المالية المفترضة الاتية :

استخدام أسلوب تحميل الاتجاه لكل من التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة .

المقارنة الإجمالية لحجم التدفقات الداخلة بحجم التدفقات الخارجة .

[1] فريد احمد قبلان ، مرجع سابق ، ص 42.

حساب النسب الاتية [1]:

حجم الأموال المستثمرة بواسطة الشركات متعددة الجنسيات × 100

قيمة إجمالي الناتج القومي للدول المضيفة

حجم القروض السنوية للشركات متعددة الجنسيات من البنوك الوطنية ×100

إجمالي حجم المدخرات السنوي

الفرع الخامس : الأثر على نقل التكنولوجيا :

يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف حيث تقوم الدول النامية من خلال سعيها لتكوين قاعدة تكنولوجية قوية بتعديل قوانينها و تسهيل نقل التكنولوجيا إليها و توطينها ، و رغم أنها تصطدم بإصرار الدول المتقدمة على عدم نقل التكنولوجيا أو قيامها بنقل التكنولوجيا متقادمة إلا أن هذا لا يمنع بعض الدول من النجاح في نقل التكنولوجيا كالهند التي تحولت من متلقيه للتكنولوجيا إلى ناقلة لها .و للحصول على تكنولوجيا بأفضل السبل يجب على الدول النامية مراعاة الأمور التالية [2]:

[1] **LASARY** ;Le commerce international à la portée de tous ; ouvrage imprimé à compte d auteur .;2005p24.

[2] **M. Dutta ; E**conometric Méthodes (New-York South-Western Publishing company ; 1975).p 456.

- ❖ المزج بين الأساليب المختلفة لنقل التكنولوجيا كأن تسمح بدخول شركات متعددة الجنسيات و ابرام العقود و اتفاقيات التراخيص الانتاج ، و عقود الإدارة بيوم واحد.
- ❖ في حالة تطبيق أي سياسة لحماية التكنولوجيا الوطنية في مجال إنتاجي معين لفترة معينة يجب التأكد من قيام الشركات الوطنية سد احتياجات السوق المحلي من السلع أو الخدمات المحمية تكنولوجيا خلال تلك الفترة
- ❖ ادخال تكنولوجيا عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات صغيرة الحجم مما يسمح بتقليل الاحتكار و المنافسة بينها و بين الشركات الوطنية.

المطلب الثاني : الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي:

مقابل المكاسب التي تتلقاها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ،فإن هناك آثار سلبية نوردها فيما يلي [1]:

- ❖ تهدف الشركات الأجنبية إلى تحقيق أكبر قدر من معدلات الربح دون الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية و احتياجات السكان في الأقطار النامية المضيفة ، و عدم اكتراثها بالبعد البيئي ، بل و الضرر به في كثير من الأحيان، حيث يتم تحويل الصناعات الملوثة الى البلدان النامية ، هذا ما يؤدي إلى تلوث المحيط ، وما ينجر عنه من أمراض و أوبئة.
- ❖ تعمل الشركات المستخدمة لهذا الاستثمار على جلب التقنية المناسبة التي تحتاجها في تنفيذ مشاريعها ليس من أولوياتها تطوير التقنية في الدول النامية ، إذ أن أثر الشركات على تطوير تقنيات الإنتاج الحديثة و توليد فرص عمل

[1] فريد احمد قبلان ، مرجع سابق ، ص84.

للأيدي المحلية لا يتناسب مع الآمال المعقودة عليها ، و مع حجم الأرباح الذي تحوله إلى الخارج ، و قد ولد هذا التوجه السلبي ،ردة فعل معاكسة اتجاه الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول النامية ، و أصبح ينظر إليها على أنها حديثة ردة فعل معاكسة اتجاه الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول النامية ، و اصبح ينظر اليها على أنها أداة حديثة من أدوات نهب الثروات و زيادة التبعية للدول الصناعية .

- ❖ عدم اهتمامها بتطوير مؤسسات البحث العلمي ، لأ نها تعمل وفقا لاستراتيجياتها التي تخدم مصالحها بحيث لا يشكل خطرا على وجودها في المستقبل [1].
- ❖ منافسة الشركات الوطنية القائمة أثار السلبية تتعلق بالسياسة الاقتصادية ، و مفهوم السيادة و الاستقلال من خلال تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدولة المضيفة و كذا إمكانية خضوعها لضغوطات الحكومات الأجنبية ، بشكل غير مباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات ، و بالتالي تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط. وهذا ما يجعل نشاط الشركات سبب في الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي و السياسي للدولة المضيفة .
- ❖ ان طبقة المنتفعين الذين ترتبط مصالحهم بمصالح الشركات الأجنبية و المتمثلين في التجار و الموردين ، و الوكلاء و السماسرة و غيرهم ، يشكلون وسيلة ضغط للدفاع عن تلك الشركات و ذلك على حساب المصلحة الوطنية.

[1] فريد احمد قبلان ، مرجع سابق ، ص63.

- وجود شركات أجنبية قد يؤدي الى اختفاء بعض الحرف و المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة ، سواء أساسية أو مساعدة ، مما يؤدي إلى عدم ثبات العمالة الموسمية.
- نتيجة لارتفاع مستوى الأجور التي تقدمها الشركات الأجنبية فإنه من المحتمل جدا أن تهرب الاطارات الفنية والادارية المتميزة للعمل في المشروعات الاجنبية

خلاصة الفصل

يعتبر الاستثمارات الاجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية .تسمح بتنقل رؤوس الاموال من دولة لأخرى على المدى الطويل و تعطي صاحبها حق التملك و الادارة للمشروع الاستثماري مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية و المتقدمة على حد سواء.

و بما أن الكثير من الدول النامية كانت ولا زالت تعاني مشكلة المديونية و العجزفي تمويل استثماراتها .فإنها اتخذته كوسيلة بديلة محاولة انعاش اقتصادها على المستويين المحلي و الدولي .من أجل تحقيق ذالك كان لابد من إعادة النظر في الأنماط المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

كما أن العمل على تعظيم المنافع و تقليص الأخطار قد تنجم عنه العديد من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار ، بحيث يمكن أن يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابا على البلد المضيف و يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه.

الفصل الثاني:
مفاهيم نظرية حول الصادرات

تمهيد :

يعود نشاط التصدير إلى عصور بعيدة، كانت بدايتها تلك المبادلات بين الأقطار الدولية المختلفة ، وعدم قدرة أي قطر من هذه الأقطار على تحقيق الاكتفاء الذاتي ، بالإضافة إلى انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض لتبادل مختلف المنتجات الوطنية ، الفائضة والتي يتمتع فيها البلد بميزة نسبية .

ويعتبر البترول أحد أهم المنتجات الموجهة للتصدير على المستوى العالمي ، وبنسب جد معتبرة ، حيث يحتل البترول مكانة اقتصادية دولية هامة ومتزايدة بعد أواسط القرن التاسع عشر .

ولذلك قامت الدولة بعدة اجراءات اتخذتها لترقية صادراتها ، وقامت كذلك بتشجيع القطاع العام والخاص على حد سواء ، وذلك من خلال توفير الإطار القانوني عن طريق إنشاء هياكل وظيفية بهدف مساعدة المصدرين الجزائريين بالقيام بكل الخطوات اللازمة في عملية التصدير ومن هذا المنطلق تم تخصيص هذا الفصل لدراسة الصادرات من خلال مباحث :

- **المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثاني : استراتيجيات تنمية الصادرات .**
- **المبحث الثالث : آليات تنويع وتنمية الصادرات .**

المبحث الأول : عموميات حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية ذات أهمية كبيرة بسبب الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول ذات التوجه الاقتصادي المفتوح .

المطلب الاول: مفهوم التجارة واهمية التجارة الخارجية

نظرا لأهمية التجارة الدولية و الدور الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول ذات التوجه الاقتصادي المفتوح.

الفرع الاول : مفهوم التجارة

- تعرف التجارة بأنها وسيلة تصريف الإنتاج وعملية الفائض وعملية التصريف هذه يتكفل بها طرفين ، طرف يصرف وهو صاحب الفائض وطرف آخر يستقبل وهو صاحب العجز، كذلك التجارة ما هي إلا عملية تتم بين طرفين أو أكثر ويمكن تقسيم عملية التبادل هذه إلى قسمين[1] :
- تبادل داخلي أو تجارة محلية وهي التي تتم داخل السوق المحلي.
- تبادل خارجي أو تجارة خارجية وهي امتداد وتواصل التجارة الداخلية المحلية بحيث لا يمكن إشباع الأسواق الخارجية إلا بعد إشباع الأسواق المحلية.

ومن هذا المنطلق نستطيع أن نخلص التجارة الخارجية في عمليتين:

فالأولى تتمثل في عملية التصدير والتي تتمثل في إخراج السلع والخدمات أي البيع خارج حدود الدولة بصفة رسمية من طرف الدولة أو اي شخصية مادية أو

[1] محمود حامد محمود، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، دار حميثر، الطبعة الاولى ، القاهرة،2017، ص 10.

معنوية مقابل قيمة مقدرة ومتفق عليها أن تكون بالعملة الصّعبة هذه الأخيرة تشكل مورد هام من موارد الدولة، أما الثانية فهي عملية الاستيراد بمعنى عملية الشراء الآتية من الخارج أي أعوان خارجيين عن التراب الوطني ومن هنا نستخلص أن :

التجارة الخارجية إلا انعاس صادق للتفاوت في توزيع الموارد .

الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية

لاشك أن هناك دور كبير للتجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي ويعتبر مستوى أو معدل التجارة الخارجية للدولة مؤشرا للنمو الاقتصادي فيها والذي ينعكس بدوره على النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة .

وتختلف التجارة الدولية بين الدول من حيث الحجم الذي يعتمد على القدرة الإنتاجية للدولة وحجم الاستهلاك ومدى الانفتاح أو الانغلاق الذي تتبعه الدولة في عمليات التبادل التجاري ناهيك عن حجم الدولة من الناحية السكانية وامتلاكها لمقومات التجارة وخصوصا العنصر التكنولوجي[1].

إن الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة ، ويترتب على تلك العملية التبادلية فوائد يتم من خلالها ظهور الأهمية الاقتصادية والتي يترتب عليها فيما بعد

[1] عطاالله الزبون ، **التجارة الخارجية** ، دار اليازوري،عمان،2015، ص 15.

أهمية اجتماعية وثقافية وسياسية في المجتمعات ، ولعل أبرز تلك الأهمية تتخلص في قدرتها على ايجاد أو توفير ما يلي[1]:

لا شك أن العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك رأس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول وهذا يوجد الكثير من الأرباح وإلا لتوقفت العملية التجارية لعدم جدواها الاقتصادية في حالة الخسارة ومن ذل نستطيع القول إن التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتسمية الأموال .

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بعاملين أساسيين هما [2]:

❖ **مستوى التنمية الاقتصادية :**

حيث إن هذا العامل يلعب دورا هاما في مجال التجارة الخارجية إذ أن الجمود والتأخر الاقتصادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصا على وضع متطور ومتقدم ذو قاعدة اقتصادية قوية، حيث إنه يتم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية .

❖ **الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية :**

فهذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، ولكي يرتقي صناع الداخلية فهو بحاجة إلى سلع الخام ووسيطة لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات، كما أن للطلب الاستهلاكي دورا في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع

[1] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)** ،الطبعة الاولى، دار أسامة للنشر، عمان، 2012،ص ص 18،19.

[2] http://www.djelfa.info/vb/showthread.php ،التاريخ 2017/12/29،الوقت 15:50.

أما عند الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا ضغط استهلاكها من جهة أخرى .

وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي .

وقد تزداد الأرباح بالأموال المحصلة من التجارة الخارجية بسبب زيادة الطلب على السلع بجميع أنواعا الضرورية والكمالية وخصوصا مع ظهور سلع جديدة أغلبها من السلع الالكترونية والاتصالات التي أصبحت لا تعرف حدودا ولا وطنا كما أنها دخلت منطقة السلع الضرورية لكل فرد في المجتمع .

- ❖ تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها ما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات .
- ❖ ربط الدول المختلفة وتصريف الفائض .
- ❖ تعتبر مؤشر لقوة الدولة الإنتاجية والتنافسية في الأسواق الدولية كما ينعكس أيضا على ما تملكه الدولة من عملات أجنبية وتؤثر على ميدان الدولة التجاري .
- ❖ تحقيق متطلبات المستهلك المحلي وإشباع رغباته .
- ❖ الارتقاء بذوق المستهلك المحلي .

المطلب الثالث : أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن أن نلخص بعض الأسباب فيما يلي[1]:

[1] خالد احمد الفرحان، **التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم** ، الطبعة الاولى ،دار الايام للنشر و التوزيع ،عمان ،2017، ص 10.

1-صعوبة إنتاج جميع احتياجات الدولة وحتى وإن حصل ذلك فإنها لا تستطيع العيش في عزلة عن التفاعل الاقتصادي مع الدول الأخرى .

2-الميزة الناتجة عن الظروف الطبيعية البترول أو الفوسفات كما أن هناك أسباب أخرى منها :

الفرع الاول : أسباب إقتصادية

- ❖ إرتفاع القدرة الإنتاجية للمشاريع في دولة ما بسبب عنصر التكنولوجيا والدخول في نجال الإنتاج الكبير وعجز السوق المحلي عن استيعاب هذا الكم من الإنتاج .
- ❖ الإرتفاع المتزايد لتكاليف الاستثمارات في المعدات والآلات والأجهزة المستخدمة في العملية الإنتاجية كما هو الحال للدول النامية .
- ❖ الضعف المتزايد في الفرص التسويقية للسلع والخدمات في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات كما هو الحال في الأزمة الاقتصادية التي يمر بها العالم هذه الايام .

الفرع الثاني :أسباب سياسية :

- ❖ الرغبة المتعاظمة لبعض الدول في الاستلاء على أسواق خارجية لدول معينة وبالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول والذي يؤدي لمفهوم التبعية الاقتصادية والوضع القائم في الكثير من الدول النامية خصوصا في إفريقيا وكما كان سائد في المستعمرات.

❖ ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستلاء والسيطرة الاقتصادية على دول معينة ولأسباب سياسية خاصة من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول الأخرى كما هو حاصل مع دول الكتلة الشرقية السابقة .

المبحث الثاني : ماهية الصادرات

يشتمل الفكر الاقتصادي على العديد من الآراء والأفكار التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة، واعتبرته من بين أهم مقومات وأسس النمو ومن محدداته الرئيسية، وعليه سيشتمل هذا المبحث على المفاهيم العالمة المتعلقة بالتصدير، بدءا من مفهوم التصدير وأهميته وصولا لأنواع التصدير واتجاهاته السياسية.

المطلب الأول : مفهوم التصدير والصادرات

الفرع الاول : مفهوم التصدير

إن لعملية التصدير مكانة بالغة في مختلف سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية مما جعله يحض بدراسات العديد من المفكرين الاقتصاديين وجعل له عدة تعاريف ودوافع .

يمكن توضيح تعريف التصدير بأنه " تلك العملية التي تتعلق بالسلع والخدمات والتي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير مقيمين في البلد ، أما فيما يخص الصادرات فقد تعددت التعاريف ويمكن ذكرها كما يلي :

تعرف الصادرات بأنها "عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج "[1].

[1] ابراهيم بلقة ، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص88.

كما تعرف أيضا " هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج ، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي .

وتعرف أيضا بأنها " قدرة الدولة وشركائها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة وغيرها[1].

ويمكن تعريفها " بأنها بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها ، أو بتعبير آخر من الأسواق التي تمثل السلعة فائض من إنتاجها إلى سوق أخرى يمثل نفس السلعة جزء من إنتاجها[2].

وبصيغة أخرى تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الاتفاق الكلي عن أثر المضاعف[3] .

كما يمكن تعريف التصدير من عدة مستويات[4]:

---

[1] فريد النجار ، **تسويق الصادرات العربية (آليات تفعيل التسويق، ومناطق التجارة الحرة العربية)** ، دار قباء للنشر، القاهرة، 2002، ص15.

[2] مصطفى محمود فؤاد ، **تصدير عمليا وعلميا**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط3، ص23.

[3] عبد الحميد حمشة ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة،2012- 2013، ص20.

[4] وصاف سعيدي، **نحو استراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير** ، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي ، 20-21 أفريل 2004.

علـى مسـتوى المؤسسـة : هـو عمليـة تصـريف الفـائض الاقتصـادي الـذي حققتـه المؤسسة إلى الأعوان الخارجية .

علـى المسـتوى الـدولي : هـو وسـيلة مـن وسـائل تحقيـق الرفـاة الاقتصـادي لأي دولـة مـن الـدول ، يسـتعمل لمواجهـة المنافسـة واقتحـام الأسـواق الخارجيـة، والـتحكم فـي تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما .

علـى المسـتوى الـوطني: هـو عمليـة تصـريف الفـائض الاقتصـادي الـذي حققتـه الدولـة مـن الـدول التـي تعـاني نقـص فـي الإنتـاج وعمليـة عبـور السـلع الوطنيـة والخدمات من الحدود الوطنية .

مـن خـلال التعـاريف السـابقة يمكـن تعريـف التصـدير علـى أنـه عمليـة عبـور السـلع والمنتجـات مـن الحـدود الوطنيـة إلـى الحـدود الأجنبيـة أو مـن مراكـز إنتاجهـا إلـى مراكز تسويقها الخارجية فينشأ عنه ما يسمى بالتبادل الدولي .

المطلب الثاني : أهمية وأهداف التصدير

إن لعمليـة التصـدير أهميـة وأهـداف مختلفـة فـي سياسـات الـدول الراغبـة فـي تحقيـق النمـو الاقتصـادي ممـا جعلـه يحظـى بدراسـات العديـد مـن المفكـرين الاقتصاديين.

الفرع الاول : أهمية التصدير

إن للتصـدير أهميـة كبـرى فـي اقتصـاديات مختلـف الـدول حيـث يعـد أحـد العوامـل الأساسـية للتنميـة الاقتصـادية ، ومنـذ مـدة طويلـة اعتبـره أصـحاب النظريـة التجاريـة وسـيلة فعالـة لتحقيـق معـدلات نمـو المرجـوة، كمـا اعتبـر طريقـة ناجعـة لجمـع أكبـر قـدر ممكـن مـن العملـة الصـعبة ، فأهميتـه تتمثـل فـي كونـه مـورد هـام مـن مـوارد

العملة الصعبة ، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم السوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير[1].

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل نمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغييرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي ، وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني ، وهو ما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن ميزان المدفوعات لكثير من الدول النامية، ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين أهم الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول[2].

أما على المستوى القومي، يحتل التصدير أهمية كبرى ذات طبيعة خاصة فدرجة استقلالية الدولة أو كما يسميها البعض درجة الانكشاف الاقتصادي هي جزئيا دالة في قيمة الصادرات مقارنة بالدخل أو الناتج القومي ، فالتبعية الاقتصادية عادة ما يتم قياسها من خلال درجات عدد من المؤشرات منها على سبيل المثال[3]:

---

[1] نعيمي فوزي ، **التجارة الدولية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999، ص67.

[2] نعيمي فوزي ، مرجع سابق، ص69.

[3] محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص98.

على المستوى السيادي[1] :

$$\text{درجة أهمية الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{إجمالي الناتج المحلي}} \times 100$$

$$\text{درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة صادرات سلعة رئيسية}}{\text{قيمة الصادرات}} \times 100$$

إن التقدم السلعي الذي حققته الدول الصناعية لم يكن فقط من خلال تطير تقنيات الإنتاج وعملياته بالإضافة لعوامل أخرى أسهم التصدير في دفع عجلة تقدمها، ويعتبر التصدير أكثر الطرق بساطة لغزو الأسواق العالمية .

على المستوى الاقتصادي :

للتصدير أهمية بالغة ترجع بالفائدة على الدولة المصدرة اقتصاديا تتمثل في أن التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى، إن الصناعة التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية ، كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل .

[1] محمد عبد المنعم عفر، مرجع سابق ، ص 99.

إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية، والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة تسويقية ، وهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية ، من حيث التكنولوجيا ، الإنتاج ، وتطوير المواصفات الفنية واستخدام الوسائل ترويج أكثر وكل هذه الأمور تنعكس بدورها على الصناعات التصديرية بشكل مباشر وتطوير هيكل الصناعة ككل بشكل غير مباشر .

من خلال تطوير تقنيات الإنتاج وعملياته بالإضافة لعوامل أخرى أسهم التصدير في دفع عجلة تقدمها ، ويعتبر التصدير من أكثر الطرق الطرق بساطة لغزو الأسواق العالمية .

الفرع الثاني : أهداف التصدير[1]:

- ترتبط أهداف التصدير بعدة أهداف نذكر منها :
- الأهداف المرتبطة بالاستراتيجية التجارية وهي :
- تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- توزيع جغرافي للمخاطر .
- التكيف مع المنافسة .
- التواجد في السوق الدولية .

الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي :

- الزيادة في رقم الأعمال .

[1] حمشة عبد الحميد ، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2012-2013، ص55.

- ❖ رفع هوامش المردودية والايرادات المالية .
- ❖ رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة .
- ❖ تسمح المنافسة من رفع فعالية التسيير المالي للمؤسسة .

الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج :

- ❖ تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة .
- ❖ استغلال الامتيازات المتوفرة .
- ❖ تخفيض تكلفة الإنتاج .
- ❖ الرفع من جهود البحث والتطوير .

المطلب الثالث : أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية ، وهي صادرات منظورة وغير منظورة، وذلك على أساس معيار كونها مرئية أو غير مرئية عند خروجها من البلد المنتج ، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية (وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة) ومباشرة وغير مباشرة على اساس تولي عملية التصدير .

الفرع الاول: الصادرات المنظورة (المرئية)[1] :

وتشمل السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى، وتنتقل إليهم عبر الحدود وتسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت بصر رجال الجمارك حيث يمكنهم مشاهدتها ومعاينتها ويحصونها في سجلاتهم .

[1] خليل احمد خليل ، **معجم المصطلحات الاقتصادية** ، دار الفكر اللبناني ، 1997، ص06.

الفرع الثاني :الصادرات غير المنظورة (غير المرئية) [1]:

وتشمل خدمات عدة وتتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج وتتمثل في خدمات النقل ، التأمين ، السياحة، وكذلك تشمل النفقات الدبلوماسية، مدفوعات الهبات والبريد...الخ، زد على ذلك تصدير رؤوس الأموال العائدة إلى الاحتكارات المالية العالمية من بلد إلى آخر قصد زيادة أرباح هذه الاحتكارات وتعزيز مراكزها الاقتصادية والسياسية في الأسواق وتوسيع مجالات الاستثمار الرأسمالي.

يتم هذا التصدير بعدة طرق منها إصدار أو شراء أوراق تجارية .

❖ الصادرات المؤقتة :

وهي تلك البضائع والأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن جملتها :

المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات ، أو الصالونات الدولية

موارد أجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج أو في إطار عقود مقاولة ،إرسال آلات وأجهزة لإصلاحها في الخارج .

❖ الصادرات النهائية :

وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد[2].

[1] شيف علي الصوص ، التجارة الدولية (الاسس و التطبيقات)، ص20.

[2] ابراهيم بلقلة، مرجع سابق، ص89.

الصـــادرات المباشـــرة والغيـــر مباشـــرة : يكـــون هـــذا النشـــاط حينمـــا يقـــوم المنـــتج أو المصـــدر بـــالبيع مباشـــرة إلـــى مســـتوردها أو مشـــتري يقـــع خـــارج الســـوق المحلـــي ، ويـدخل ضـمن هـذا النـوع مـن التصـدير كـل مـن المـوزع الأجنبـي والوكيـل الأجنبـي ومكاتب البيع الخارجية وشركات التصدير والتجارة المقابلة[1] .

ويمر التصدير المباشر بالمراحل التالية :

الشكل (01) : المرحلة الأولى الحصول على فرصة التصدير

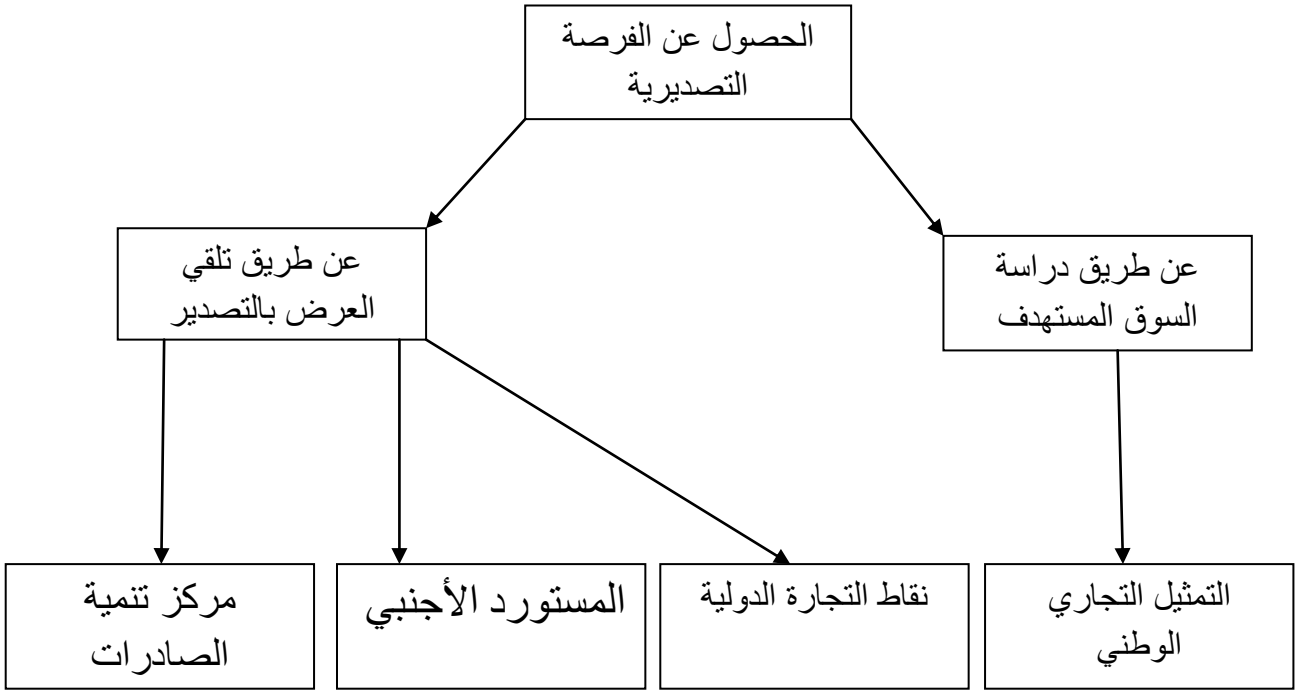

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع : يحي سعيد علي ، التسويق الدولي والمصدر الناجح، دار الأمين للنشر، مصر، ص45.

للحصـول علـى فرصـة للتصـدير هنـاك عملتـين أساسـيتين يجـب القيـام بهمـا الأولـى عـن طريـق دراسـة السـوق المسـتهدف والثانيـة عـن طريـق تلقـي العـرض بالتصـدير

(1) ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص.

وذلك بواسطة التمثيل التجاري الوطني ، نقاط التجارة الدولية ، المستورد الأجنبي مباشرة ، أو مركز تنمية الصادرات

الشكل (02) : المرحلة الثانية العرض المتكامل للمصدر الناجح

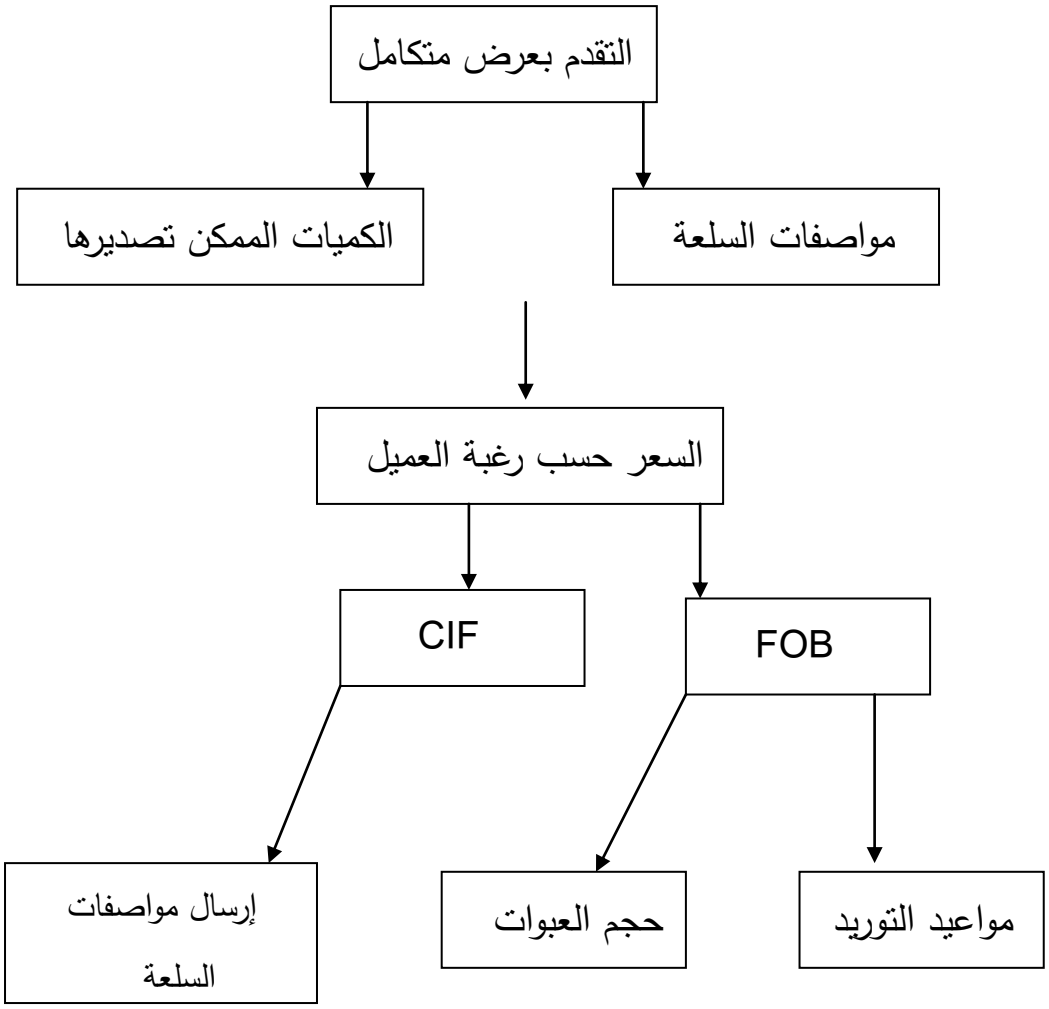

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع، يحي سعيد علي، مرجع سابق، ص54.

لكي يكون العرض متكامل وملم بجميع جوانبه يجب أولا وصف السلعة وصف تام وبعدها الكميات التي يستطيع المصدر تصديرها وبعد ذلك يتم الإتقان على السعر وذلك حسب رغبة العميل باستعمال عملية (FOB) التسليم عن طريق السفينة (CIF) التكلفة

والتأمين وأجرة الشحن، وبعد كل هذا يتم الاتفاق على موعد التوريد ، حجم العبوات وإرسال دليل مواصفات السلعة لإعطاء صورة أوضح عن السلعة .

الشكل (03) : المرحلة الثالثة كيفية التعاقد

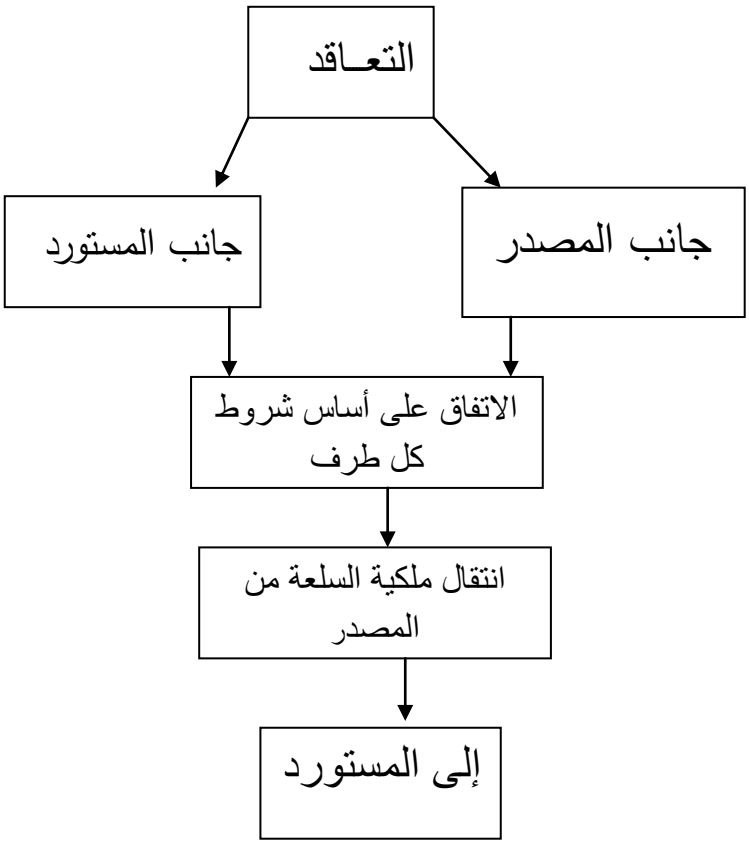

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع : يحي سعيد علي ، مرجع سابق، ص54.

يتم التعاقد بين الطرفين المصدر والمستورد عن طريق اتفاق على أساس شروط كل طرف وذلك بعد التفاوض الذي يتم فيه أساس العملية التجارية وبعد كل هذا يتم نقل السلعة من المصدر إلى المستورد.

الشكل 04: كيفية توريد البضاعة

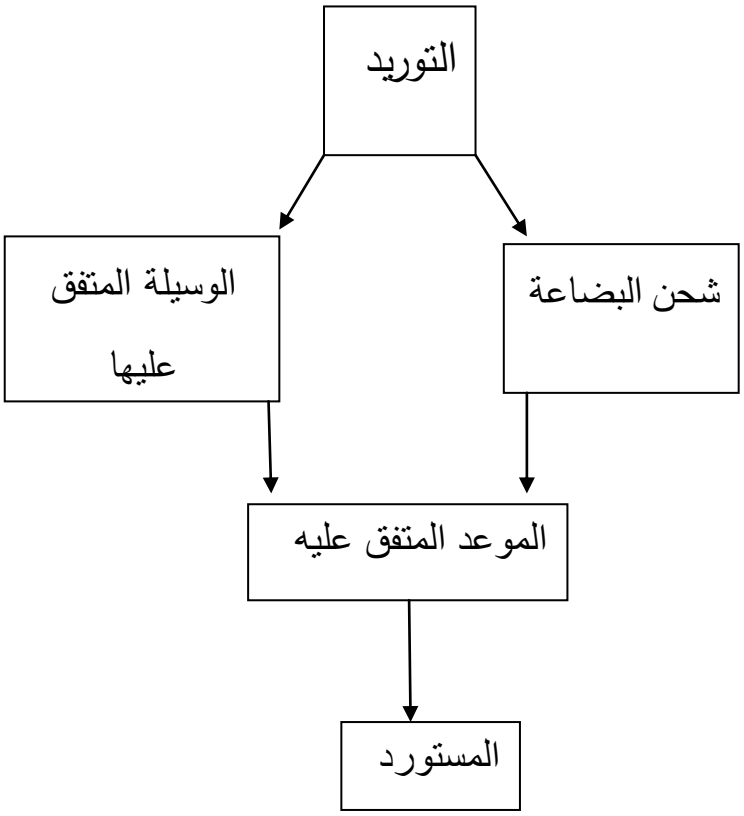

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع : يحي سعيد علي، مرجع سابق، ص55.

تتم عملية توريد البضاعة عن طريق شحن الصناعة باستعمال الوسيلة المتفق عليها (باخرة، طائرة، ...) ويجب أن تتم العملية في الوقت المحدد دون تأخر وبعدها ايصالها إلى المستورد على حسب المكان المتفق عليه .

الشكل (05) : كيفية التسديد

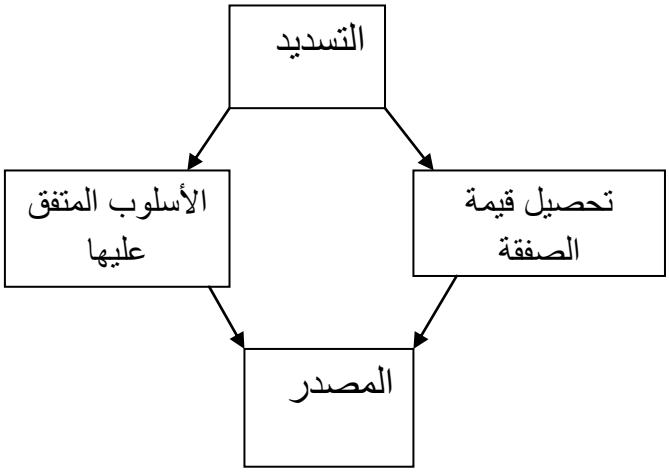

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع: يحي سعيد علي، مرجع سابق، ص55.

تتم عملية التسديد بتسديد ثمن البضاعة ومصاريف النقل والتأمين وغيرها (أي قيمة الصفقة) وذلك بحسب الأسلوب المتفق عليه ، وبعدها تصل إلى المصدر .

❖ الصادرات الغير مباشرة :

تعد هذه الطريقة الأكثر شيوعا لدخول الأسواق الدولية إذ المهمة إلى جهات خارجية ، ويقصد بالجهات الخارجية مشترون خارجيين سواء كانوا من البلد نفسه أو من خارج البلد، مهمتهم شراء السلعة ثم يعاد بيعها على شكل صادرات إلى الخارج أي يتم التصدير الغير المباشر بالاعتماد على الوسطاء المستقلين[1]، إذن التصدير الغير المباشر تقوم فيه المؤسسة بربط علاقات أو تحالفات مع أطراف

[1] قرينات اسماعيل ، **أهمية المزيج التسويقي الدولي في أداء النشاط التسويقي الدولي للمؤسسة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم التجارية ، تخصص تسويق ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2004-2005، ص45.

محلية ، في البلد المضيف حتى تتمكن من تجنب المخاطر المختلفة التي قد تواجهها إذا دخلت مباشرة في هذا البلد[1].

إذن المنتج يلجأ إلى هذا الأسلوب لتصدير إنتاجه إلى الأسواق الدولية إذا ما قرر استبعاد اعتمادا أسلوب التصدير المباشر بعد إيجاد ما يبرر عدوله عن تولي مهمة التصدير بشكل مقنع وعلى أساس التكلفة والمردود للبلدين ، كما يطلق على الجهة أو الجهات التي تقوم بالتصدير والوسطاء بقنوات التوزيع .

المبحث الثالث : استراتيجيات تنمية الصادرات

يعتبر التصدير ركيزة أساسية في حياة المؤسسة أو الشركة المصدرة على وجه الخصوص ، وفي اقتصاديات الدول التي توجد فيها المؤسسات على وجه العموم ، كما أن له درجات متفاوتة من الالتزام وتعترضه وتحدده عدة اعتبارات ، لكن الشيء المهم على الشركات والمؤسسات المصدرة هو إتباع أنجع الاستراتيجيات المتعلقة بالتصدير، بالإضافة إلى الإلمام بمختلف الظروف المحيطة به، والتي من شأنها أن تأثر فيه .

المطلب الأول : مفهوم استراتيجية التصدير

قبل كل عملية تصدير لمنتجات المؤسسات والشركات يتعين عليها اتباع طرق مختلفة لتوسيع ونماء نشاطها الإنتاجي ، وذلك بإيجاد فرص جديدة لتظريف هذه المنتجات والبحث عن أسواق للتصدير وذلك بمختلف الأساليب الممكنة التي تراها مناسبة للقيام بالعملية، ونجد عدة استراتيجيات للتصدير تعتمدها المؤسسات والكيانات الاقتصادية القائمة على التصدير واستراتيجيات

[1] هاني حامد الضمور، **التسويق الدولي**، ط3، دار وائل ، عمان، ص242.

تنمية متعلقة بالتصدير تعتمدها الدول .ويقصد بالاستراتيجية النمط أو الأسلوب الذي تلزمه السلطات في تحريك مجالات التنمية الاقتصادية عن طريق رسم الخطوط العريضة[1]، للسياسة الانمائية في الانتقال بالاقتصاد الوطني من حالة الركود إلى حالة النمو .

كما تعرف أيضا " بأنها أسلوب علمي تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية، وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة .

ويمكن أن نجد في هذا المجال نوعين من الاستراتيجيات :

الفرع الاول : استراتيجية النمو المعتمد على المنتج :

في هذه الحالة تسعى المؤسسة لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الأسواق بمنتوج واحد ويتم ذلك عن طريق :

- ❖ تسويق المنتج في السوق المحلي وتعميمه وطنيا ثم دوليا .
- ❖ تكييف المنتج متطلبات الأسواق الخارجية ، وهنا تقوم المؤسسة أو الشركة المصدرة بدراسة ومعرفة أذواق كل سوق خارجي تريد الدخول إليه .
- ❖ تعديل المنتج وتنميته بالطرق التقنية .

الفرع الثاني :استراتيجية النمو المعتمدة على الأسواق :

---

(1) الوليد قسوم ميساوي، **دراسة اقتصادية قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر**، من الفترة 1978-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2007-2008، ص15.

تقوم المؤسسة ضمن هذه الاستراتيجية بمراقبة سوق معينة من حيث المنتج المعروض فيها والذي هو من نفس النوع الخاص بالمؤسسة ، كذلك تعمل على مراقة سعره وكميته[1].

المطلب الثاني : استراتيجيات التنمية المتعلقة بالتصدير

تتمثل في مختلف الاستراتيجيات التي تضعها الدولة في إطار برنامج التنمية لتحسين وتنمية التصدير وتتمثل هذه الاستراتيجيات فيما يلي :

الفرع الاول :استراتيجية تصدير المواد الأولية :

لقد انتهج عدد كبير من الدول النامية هذه الاستراتيجية وذلك وفقا لمبدأ الميزة المتوفر لدى كل دولة، حيث على سبيل المثال نجد كلا من الجزائر والسعودية ، تونس انتهجت هذه الاستراتيجية ولو بصفة جزئية وذلك بتخصص السعودية والجزائر في تصدير الفوسفات والمواد الفلاحية البترول بأقل درجة، أما مصر فقد اختصت في تصدير البترول والقطن .

أي أن هذه الاستراتيجية تتمثل في اعتماد الدول النامية على إنتاج وتصدير المنتجات والمواد الأولية ، وهي أساسا مواد خام ، وقود معادن ، وبعض المنتجات الغذائية والزراعية، وذلك سعيا منها للحصول على أسعار لصادراتها (أي جعلها أكثر قيمة) وجعلها أكثر استقرار ولكن رغم ما تحققه الدول النامية من مداخيل هائلة بالعملة الصعبة نتيجة انتهاج هذه السياسة التصديرية للموارد الأولية خاصة الدول المصدرة للنفط، إلا أنها لا تزال دون مستوى التنمية

[1] الوليد قسوم ميساوي، مرجع سابق، ص15-16.

الاقتصادية ، فنمو صادراتها من المواد الأولية والذي أدى بدوره إلى نمو نتاجها المحلي الإجمالي لم يؤدي إلى أي دفعة في قطاعاتها الإنتاجية والتصنيعية[1]

مزايا وعيوب هذه الاستراتيجية :

إن استراتيجية تصدير المواد الأولية تتميز بعدة مميزات رئيسية لنمو وتنمية التصدير بالإضافة إلى عدة عيوب تظهر في هذه الاستراتيجية تتمثل في النقاط الآتية:

❖ **المزايا :**

إن المزايا الرئيسية الممكنة للنمو الذي يقوده تصدير المواد الأولية ، أنه يؤدي إلى تحسين توظيف عوامل الإنتاج الموجودة وزيادة توفر عوامل الإنتاج ، وانتقال الأثر إلى قطاعات أخرى، فالإنتاج الذي يتبع طريق الميزة النسبية يؤدي إلى زيادة كثافة استخدام العناصر الأكثر وفرة نسبيا في العملية الإنتاجية كما أن توسع الصادرات التقليدية قد يؤدي إلى توسع نطاق موارد الاستثمار الأجنبي والادخار المحلي لتكميل عوامل الإنتاج الثابتة والمواد الطبيعية وذلك بطبيعة الحال في حالة ما إذا اشتغلت الإيرادات من العملة الصعبة الناتجة عن هذه الاستراتيجية التصديرية استغلالا أمثل .

❖ **عيوبها :**

تراجع معدلات التبادل الدولي :

[1] سعيدي وصاف، **أثر تسمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية والعوائق**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص18.

ويعتبر هذا عيبا من عيوب هذه الاستراتيجية ، ويكون هذا سبب في تناقص حجم الصادرات نتيجة انخفاض الطلب على المواد الأولية وانخفاض سعرها، ويكون اتجاه معدلات التبادل الدولية غير صالح للدول النامية ونتيجة لذلك تجد نفسها عاجزة عن تدبير العملة الصعبة لمقابلة حاجاتها المتزايدة من واردات السلع الاستهلاكية ، وبما أن الصادرات تشكل نسبة مهمة من الدخل القومي فإن الخطوة تزيد على الاقتصاد الوطني ككل ضعف معدل النمو الاقتصادي .

حيث أن اختيار السلع الرئيسية المواد الأولية المصدرة لا يجب أن يكون فقط على اساس امتلاك ميزة نسبية في هذا المجال، بل يجب الأخذ في الحساب مقدار الحصيلة الإجمالية من العملة الصعبة الناتجة عن تصدير هذه السلع الرئيسية وذلك لما لهذه الحصيلة من دور مهم في تمويل التنمية .

عدم الاستقرار في أسعار المواد الأولية المصدرة :

حيث تتعرض المواد الأولية في المدى القصير لتقلبات شديدة في أسعارها وحجم صادراتها ، والتي بدورها تؤدي إلى تقلبات في المداخيل بالعملة الصعبة وما لذلك من أثر على التنمية الاقتصادية وذلك بسبب مرونة الطلب الداخلية والسعرية عليها، وقلة مرونة عرضها والتي ترجع إلى جانب عدم استقرار في صناعات البلدان المشترية، ومن جانب آخر إلى اختلاف المواسم باختلاف كميات المنتجات .

عدم استقرار الدخل من الصادرات

ذلك أن البلد لا يقوم بتنويع صادراته من المواد الأولية ويعتمد على تصدير سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع ، يتعرض لدرجة أكبر من عدم الاستقرار في

الدخل الناتج عن الصادرات ، إذ ما قورن بالبلد الذي يقوم بتنويع هيكل صادراته[1].

الفرع الثاني: استراتيجية إحلال الواردات (التوجه نحو الداخل)

يقصد باستراتيجية إحلال الواردات، قيام المجتمع بإنتاج سلعة معينة تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج وتوجه عدة طرق لقياس الإحلال، إلا أن المقياس الأكثر شيوعا هو الذي يقيس الإحلال على أنه النسبة بين الواردات وبين العرض الكلي من السلعة.

ويمكن القول بأن هذه السياسة تبدأ بتصنيع السلع الاستهلاكية والتي عادة ما تكون سلعا كثيفة العمل وذات مهارات فنية متواضعة ، ثم يتدرج بعد ذلك إلى الصناعات الوسيطة والرأسمالية التي تحتاج إلى تقدم صناعي وحجم استثمارات أكبر[2].

سياساتها وشروط نجاحها :

إن نجاح هذه السياسة مرتبط بالشروط التالية:

- ❖ منح قروض حكومية بأسعار فائدة منخفضة جدا لأغراض تأسيس مشاريع تصنيعية .
- ❖ الإبقاء على مراقبة أدق للموجودات من العملة الصعبة ، وإقامة نظام لترخيص الاستيراد بحيث يكون من الضروري الحصول على رخصة استيراد .

[1] سعيدي وصاف، مرجع سابق، ص23-24.

[2] بلقلة ابراهيم، مرجع سابق، ص95.

❖ الإبقاء على أسعار صرف مرتفعة للعملة لكي تنخفض كلفة الواردات .

كما أن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب عدة شروط يقدمها وضع أسس لاختيار الصناعات التي يجب إحلالها محل الواردات مثل الصناعة الاستهلاكية ثم الوسطية ثم الإنتاجية مع أهمية مراعاة عدم استمرار سياسة الحماية المتعبة وتخفيفها مع مرور الزمن ، إلى جانب ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية قد الإمكان وتقليل التبعية للخارج، وذلك من خلال تعظيم استغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة، والاستخدام الأمثل للفائض الاقتصادي المتاح مع الاهتمام بالتقنية المحلية والعمل على تطويرها بالطرق والأساليب العملية الممكنة، ومحاولة تطوير التقنية المستوردة من الخارج في الاستفادة من التطور العلمي الحاصل في الدول الأخرى

عيوبها :

إن هذه الاستراتيجية فشلت في تحقيق التنمية في البلدان النامية، لأنها بدأت الحد من الواردات وانتهت باستيراد حتى الخامات والمواد الأولية، بدءا بوسائل الإنتاج من سلع وتجهيز ومنتجات نصف مصنعة إلى سلع الاستهلاك وانتهت هذه الاستراتيجية بزيادة الواردات والديون الخارجية فظلت الدول المنتهجة لها تابعة للدول المتقدمة مرتبطة بتصدير المواد الأولية ومن أسباب فشلها ما يلي :

❖ إن التصنيع الاستهلاكي في غالب الأحيان يعتمد على المواد الخام المستوردة الأمر الذي يفاقم من مشكلة النقص في العملة الصعبة.

❖ إن معظم السلع المنتجة في هذه الاستراتيجية هي سلع كمالية أو شبه كمالية .

❖ إن الحماية ينتج عنها ارتفاع في أسعار السلع المنتجة وكذلك ارتفاع الأجور مما يعرقل عملية التصدير ويولد ضغوط تضخمية .

الفرع الثالث :استراتيجية التصنيع من أجل التصدير :

يقصد بهذه الاستراتيجية التركيز عند اختيار ما يتم القيام به من صناعات على تلك الصناعات التي تتوفر لها فرصة تصدير منتجاتها، ويعني ذلك أنه في هذه الاستراتيجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير ، للسوق الخارجية أما التسويق في السوق المحلية فإنه أقل أهمية ، فهذه الاستراتيجية تولي للتصدير أهمية كبيرة ، فهي تعتبر مسئول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية على أساس ذاتي، ذلك أن جانب هاما من احتياجات التنمية في هذه الدول من السلع الاستهلاكية لا يمكن إشباعه بالاستيراد من الخارج، ولا بد من توفير حصيلة جيدة من الصادرات لتمويل هذه الواردات، ويزيد من أهمية هذه الحصيلة وضع صادراتها من المواد الأولية وما تعانيه من تدهور شروط التبادل التجاري لغير صالحها وانخفاض إراداتها من هذه الصادرات، ولذلك يكون من صالح الدول النامية تصدير المزيد من منتجاتها الصناعية والتقليل ما أمكن من تصدير المواد الأولية بشكلها الخام[1].

وتتمثل السياسات المتبعة في هذه الاستراتيجية في الآتي :

❖ رفع أسعار الفائدة وجعلها تعطي أسعار ايجابية حقيقية .
❖ ادخال تعديلات على أسعار الخدمات التي تقدمها المرافق العامة .
❖ منح إعانات للسلع الصناعية المصدرة .

[1] سعيدي وصاف، ص40-41.

❖ تخفيض الحماية على السلع المستوردة .

شروط نجاحها :

❖ سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص .

❖ الاستقرار السياسي والاقتصادي .

❖ توفير الحوافز للمصدر كالإعلانات الضريبية للعمليات المدعمة للنشاط التصدير.

❖ وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تنشيط الصادرات .

مزاياها :

تتمثل مزايا استراتيجية التصدير في الآتي :

❖ التشجيع على حسن استغلال مبدأ الميزة النسبية والذي من شأنه أن يمكن الدولة من الاستفادة من وفرات التخصص في إنتاج سلعة معينة .

❖ التغلب على مشكلة صغر السوق المحلي مما يساهم في تنمية وفرات الإنتاج .

❖ إن معدل النمو السلع المصنوعة بغرض التصدير لا يتوقف على معدل نمو السوق المحلي .

عيوبها :

إن الدولة الصناعية قد تقيم جدارا عاليا من الحماية الجمركية فيما يتعلق بصناعاتها التي تتميز بالبساطة أو باستخدام قوة إنتاجية كثيفة اليد العاملة

(الملابس ...الخ) وهذه هي الصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية في إنتاجها[1].

المطلب الثالث : اتجاهات سياسة التصدير

إن المواقف والآراء المتعددة في إطار تطبيق سياسة التصدير تتضمن اتجاهين أساسيين نوجزهما في الآتي :

الفرع الاول :الاتجاه الحر

لقد تأسس هذا الاتجاه على يد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها آدم سميث وأنصاره بحيث يعتبر أن الفرد هو المنظم للحياة الاقتصادية وهو الركيزة الأساسية في تسيير النشاط التجاري، وذلك تحت شعار " دعه يعمل دعه يمر" أي من دون أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبمفهوم آخر فإنه حسب هذا الإتجاه يجب رفع كل القيود التي من شأنها أن تعرقل سير المبادلات التجارية .

الفرع الثاني :الاتجاه الإحمائي

وهو المتميز بسيطرة الدولة على النظام الاقتصادي ، ومن ثم فإن النشاط التجاري في هذه السياسة يخضع لسيطرة الدولة وتبعا للخطة التي ترسمها هذه الأخيرة في التصدير والاستيراد، والملاحظ من خلال هذا الاتجاه أن الدولة تقوم بفرض بعض القيوم (حيث تعتبر التعريفة الجمركية والقيود الكمية على الواردات

[1] الوليد قسوم ميساوي، مرجع سابق، ص30.

أو ما يسمى بنظام الحصص) من أهم القيود على الاستيراد من أجل حماية منتوج الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[1] .

المبحث الرابع : آليات تنويع وتنمية الصادرات

تحتاج قضية تنمية وتنويع الصادرات إلى حزمة متكاملة من السياسات والآليات في مختلف المجالات سواء في مجال الإنتاج أو الاستثمار أو التسويق مع العمل على توفير مجموعة من الحوافز للمصدرين والعمل على حل مختلف المشاكل والأخطار التي تعيقهم، ويجب أن تتسم هذه السياسات والآليات بالمرونة لتلائم تغيرات في أسواق التصدير وسقوط من خلال هذا المبحث إلى التطرق إلى مختلف الآليات التي من شأنها العمل على تنويع وتنمية الصادرات

المطلب الأول : تخفيض قيمة العملة وأثره على الصادرات

عادة ما يحدث تغيير في سعر صرف العملات تعديلات على كل من الصادرات والواردات بهدف تحقيق التوازن لميزان المدفوعات، وما يهمنا في هذا الإطار هو التغييرات التي يحدثها على الصادرات ، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية ، ومنه زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فترتفع كمية وحصيلة الصادرات بالعملة المحلية .

حيث يُعرف " تخفيض قيمة العملة " على أنه تخفيض قيمة العملة تهدف إلى تغيير قيمة العملة بالنسبة إلى معيار مرجعي، سواء كان هذا المعيار ذهبا، أو

[1] خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الفكر اللبناني، 1997، ص66.

عملة صعبة أو سلة من العملات أو حقوق السحب الخاصة ومنه إلى جميع العملات[1].

علاقة سعر الصرف بالقدرة التنافسية للصادرات :

يعتبر سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي ، ويعتبر الصرف الحقيقي مقياس للقدرة على المنافسة بين السلع المحلية والسلع الأجنبية ، اللازمة لاستبدالها بوحدة من السلع المحلية ، فإذا ارتفع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يعني ارتفاع عدد وحدات السلعة الأجنبية اللازمة لاستبدالها بوحدة واحدة من السلع المحلية وهذا يعني انخفاض قدرة السلع المحلية على المنافسة[2].

ومن العوامل التي يتوقف عليها نجاح تخفيض قيمة العملة في زيادة حصيلة الصادرات ما يلي :

- ❖ يجب أن يتسم الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كافي من المرونة بحيث يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض .
- ❖ ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الدهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الخارجي على الصادرات المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع الأسعار تكلفة المنتجات المحلية.

---

[1] تومي صالح ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، دار أسامة للطبع، الجزائر، ص295.

[2] ابراهيم بلقالة ، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص100.

المطلب الثاني : تمويل وتأمين الصادرات

الفرع الاول : تمويل الصادرات :

نظرا للعلاقات التجارية الدولية يوجد نوعين من الحاجات المالية المتعارضة بين كل مصدر ومستورد فالمصدر بطبيعة الحال يحتاج إلى الحصول على قيمة البضاعة ومنتجاته المصدرة وبمجرد تمام عملية الشحن إلى المستورد ، وذلك حتى لا تتجمد أمواله في صفقات تصديرية آجلة من ناحية ومن ناحية أخرى فهو يحتاج كذلك إلى تغطية نفقاته الإنتاجية أثناء فترة إعداد وتجهيز البضاعة قصد توزيعها حتى يتمكن من تجميع من ناحية وحاجة المستورد إلى السداد المؤجل ، وجدت أنواع من التسهيلات الائتمانية لتمويل الصادرات والمتمثلة في شكلين[1]:

- ❖ ائتمانات الصادرات قبل الشحن والتي تأخذ صورة التمويل قصير الأجل .
- ❖ ائتمانات الصادرات بعد الشحن والتي تأخذ صورة التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل .

تأمين ائتمان الصادرات

تكمن أهميته ودوره في ضمان ائتمان الصادرات في حماية المصدر من المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها بمناسبة قيامه بعمليات مع المستوردين الأجانب، هذا من ناحية أخرى بلعب ضمان ائتمان الصادرات دور بالغ الأهمية في تسهيل حصول المصدر على ما يحتاجه من تسهيلات مالية اللازمة لتمويل صادراته .

[1] شعبان رأفت محمد، **نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات**، دار النهضة، القاهرة ، 2005، ص13.

ويعرف تأمين الائتمان بأنه التأمين الذي يغطي خسائر التي تحدث بسبب ظهور أحد الأخطار التي تعيق سداد المشتري لقيمة البضاعة المباعة إليه في حال البيع الآجل.

المطلب الثالث : التسويق الدولي كآلية لتنمية الصادرات

أصبح التصدير العشوائي الذي تعتمد عليه الدول النامية غير مجد لأي مكانة في الأسواق الدولية فبلوغ هدف التصدير يتطلب عدة مجهودات تبدأ بإعداد بحوث عن الأسواق الخارجية، وتنهي باختيار الأسواق المستهدفة وتحديد الاستراتيجيات الملائمة لبلوغه ، ومن هنا نجد أن مقاربة التسويق الدولي آلية من آليات تنمية الصادرات [1].

[1] عادل احمد حشيش ،مجدي محمود شهاب ،**الاقتصاد الدولي**،الدار الجامعية ،بيروت ،1999 ،ص124 .

خلاصة الفصل

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد لي دولة ويعتبرها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات، وهو احد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق و الذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

لقد أصبح تطور الفكر الاقتصادي التجريبي في بحث العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي أن هناك إجماع بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الايجابية على التنمية، وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة محركة للنمو في كافة قطاعات الاقتصاد، حيث جاءت نتائج معظم الدراسات لتطبيقية لتؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادية في عدد كبير من الدول، مما يدل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأجل هذا سعت الدول إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات و تنميتها.

الفصل الثالث:
مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية الصادرات

تمهيد :

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة ، في مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك منذ انتهاجها سياسة الانفتاح الاقتصادي واعتمادها اقتصاد السوق ،هذا الانفتاح على العالم الخارجي يساهم في تزايد الاستثمارات الواقعة إليها وأعمق من علاقاتها مع الدول الأخرى في هذا المجال مما سمح لها من الاستفادة من هذه الاستثمارات المستقطبة في تنميتها الاقتصادية ورفع مستوى نموها في عدة مجالات ،والاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة ،إلا أن هذا الاستغلال للموارد لا يكفي الجزائر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،بحيث لازالت تعاني من الخلل والقصور في معظم منظوماتها بشكل يعيق السير الطبيعي لعمليات الاستثمار ، مما أدى إلى تردد المستثمرين إلى اختيار الاقتصاد الجزائري كموقع لاستثمارهم.

وفي إطار تنمية الصادرات خارج المحروقات قامت الجزائر بانتهاج سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتنويع تركيبة صادراتها ورفع قيمتها وذلك من خلال تحفيزه على الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطويرها وزيادة إنتاجها ،ومن هذا المنطلق ارتأينا إلى تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول : وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.**
- **المبحث الثاني : تحليل نشاط التصدير في الجزائر.**
- **المبحث الثالث : العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات**

المبحث الأول : وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال الى غاية الثمانينات من القرن العشرين في الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد خاصة في ظل انتهاج الجزائر للنظام الاشتراكي ، إلا أن عقد التسعينيات استطاع أن يغير من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي ، مما يساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار، ثم من التسعينيات إلى غاية اليوم تمت عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري قصد تحسين المناخ الاقتصادي .

المطلب الأول : التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الجزائر ميدانا خصبا وحيدا بما تملكه من مقومات منها الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات البشرية وغيرها فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر

بالنسبة لمصدر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، نلاحظ بان الشركات متعددة الجنسيات العامة في الجزائر اغلبها من الحجم الكبير مما يسمح لها بفهم وتقدير الأخطار المرتبطة بالسوق الجزائرية والاستفادة أكثر من الربحية المرتفعة.

الجدول رقم (3) يبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 2004-2015:

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة من القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي	عدد مناصب الشغل	النسبة من إجمالي عدد مناصب الشغل
أوروبا	377	898192	%36.33	76709	%59.34
اسيا	68	119506	%4.83	8607	%6.65
أمريكا	16	65636	%2.65	3346	%2.58
الدول العربية	200	1267592	%51.28	37842	%29.27
افريقيا	1	27799	%1.12	400	%0.30
استراليا	1	2974	%0.12	264	%0.20
شركات متعددة الجنسيات	13	89992	%3.64	2086	%3.64
الإجمالي	676	2471000	%100	129254	%100

المصدر : من اعداد الطالبة : حسب احصائيات موقع 2018/05/22.

من خلال الجدول نلاحظ أن الدول العربية قد احتلت المرتبة الأولى عالميا من حيث نصيبها من الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر ، خلال الفترة (2004-2015)،استحوذت على نصيب الأسد منها قدرب1267592 مليون دينار جزائري وذلك باستثمارها 200مشروع ،موافرة37843منصب العمل ، الأمر الذي يعطي لنا انطباعا حسنا حول وضع الاستثمارات العربية بينية الواردة إلى الجزائر لتأتي في المرتبة الثانية الدول الأوروبية من حيث القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر ،حيث بلغت 899192مليون دينار جزائري ،و استثمارها

377مشروع ، موفرة 76709منصب عمل ،تليها الدول الأسيوية حيث بلغت قيمة استثماراتها في الجزائر 119506 مليون دينار جزائري من خلال 68مشروع ،موفرة 8607 منصب عمل. أما باقي القيمة فوزعت على باقي دول العالم الأخرى ،محتلة فيها أمريكا المرتبة الأولى 65639مليون دينار جزائري ،مقيمة16 مشروعا ،وتوفيرها 3346منصب شغل خلال الفترة (2004-2015)،لتأتي فيما بعد إفريقيا و أستراليا بقيم صغيرة،أما الشركات المتعددة الجنسيات قدرت استثماراتها في الجزائر ب89992من خلال اقامتها13 مشروع وتوفيرها ل2086منصب عمل.

الفرع الثاني : التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر.

حسب التوزيع القطاعي يمثل الوقود و الزيوت و منتجات التقطير 95.5% من الصادرات الجزائرية ثم الالمنيوم بنسبة 1.7% ثم الآلات و غلايات المياه 1.2%، و يعتبر قطاع البناء ومواد البناء من اهم القطاعات و يعتبر قطاعا واعدا و مستقطبا لوفرة عوامل الانتاج و الهياكل و المؤسسات.

جدول رقم (4) : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبة المباشرة الواردة الى الجزائر (2004- 2015)

	عدد المشايع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	10	%1.48	3117	%0.13	528	%0.41
البناء	121	%17.90	98996	%4.01	21533	%16.66
الصناعة	385	%57.10	1681400	%68.03	71936	%55.65
الصحة	6	%0.89	13573	%0.55	2196	%1.70

النقل	21	%3.11	13172	%0.53	1723	%1.33
السياحة	11	%1.63	420657	%17.02	13128	%10.16
الخدمات	120	%17.75	151335	%6.12	16710	%12.93
الاتصالات	1	%0.15	89441	%3.62	1500	%1.16
المجموع	676	%100	2471691	%100	129254	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI.

من خلال ما جاء من بيانات ، في الجدول رقم (4) نلاحظ ان قطاعي الصناعة و الخدمات قد احتلا المراتب الاولى ، و بنسب جد مرتفعة ، الامر الذي يرجع بالدرجة الاولى الى ارتفاع مردودية هذين القطاعين بالنسبة لشركات المستثمر الاجنبي ، و لاسيما في مجال المحروقات بالنسبة لقطاع الصناعة ، كما لاحظنا رواج القطاع السياحي حيث استحوذ على نسبة 17% ، اي ما يفوق الربع من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر ، مما يدل على الاهتمام و توجه من طرف المستثمرين الاجانب ، خاصة بعد انهيار اسعار البترول.

وغير ان استحواذ الثلاث قطاعات الاولى على نصيب الاسد ، و بنسبة تزيد عن 82% من اجمالي تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة ، يجعلنا نتساءل عن سبب قلة اهتمام المستثمر الاجنبي بباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى، على راسها القطاع الزراعي ، وكذا قطاعي الصحة و النقل اللذين لم يحظو الا بنصيب جد متواضع من رؤوس الاموال الاجنبية ، حوالي 1.21%.

المطلب الثاني : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال 2003-2016

سجلت الجزائر اسوء حصيلة في مجال الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال سنة 2015 ، حيث جاءت بقيمة سالبة قدرت ب: 587 مليون دولار ما

يعكس عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية ، التي لا تزال معقدة و تطبعها البيروقراطية الادارية و عدم الوضوح في مجال التشريعات و القوانين المتغيرة و مسار استثمار مرهق ، كم ساهم غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي في تسجيل الجزائر مثل هذه الحصيلة ايضا.

كما بين تقرير الهيئة الاممية الذي حمل عنوان التقرير "العالمي للاستثمار 2016: جنسية المستثمر ، تحديات سياسية " تراجعا غير مسبوق للتدفقات المالية باتجاه

الجدول رقم (5) : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة2004 – 2015.

الوحدة : مليون دولار

السنوات / التدفقات	التدفقات الاستثمارية الواردة في الجزائر	التدفقات الاستثمارية الصادرة في الجزائر
2004	881.9	253.5
2005	1081.1	-20.2
2006	1795.4	34.6
2007	1661.8	295.1
2008	2631.71	317.98
2009	2753.76	214.81
2010	2301.23	220.49
2011	2580.35	533.51
2012	1499.42	-41.30
2013	1692.89	-268.29
2014	1506.73	-18.30
2015	-587.3	103.22

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، 2016، ص 119.

وعرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة تجاه الجزائر تقلبات كبيرة ، و لكن الملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية ، إلا أن دخول القطاع في أزمة و غياب البدائل جعلها تشح ، كماأن القوانين و التشريعات المعتمدة ، بما في ذلك الزام المستثمرين بقاعدة 51و 49% في كل القطاعات و فروع النشاط ، و غياب رؤية واضحة المعالم مع التغيرات المستثمرة في القوانين ، جعل التردد سيد الموقف.

احتللت الجزائر المرتبة ال13 افريقيا من بين 54 دولة في آخر تقرير حديث لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، حيث استقطبت ما يقارب 1.7 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في 2013، و أوضح تقرير الأمم المتحدة أن الجزائر احتللت المرتبة ال 13 ضمن 54 بلدا في قارة افريقيا من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ، و التي بلغت 1.7 مليار دولار في 2013 مقابل 1.5 مليار دولار في 2012 ، بزيادة تقدر ب 13 بالمائة و لكن هذا لا يعكس حجم التسهيلات و الامتيازات التي توفرها الجزائر للشركات الاجنبية .

و يشير ذات التقرير إلى أن الحكومة كثفت الجهود الرامية الى اصلاح السوق الجزائرية و جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية ، عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص لإ نشاء مشاريع مشتركة لتوفير فرص العمل. و على الصعيد الافريقي ، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شمال أفريقيا بنسبة 7 % ، لتبلغ 15.5 مليار دولار.

المبحث الثاني : تحليل نشاط التصدير في الجزائر

عملت الجزائر على ترقية صادراتها خارج المحروقات الصناعية منذ بداية عملية التحرير التجاري و ذلك بانتهاج مجموعة من الاصلاحات على مستوى

الاقتصاد الوطني من أجل إعطاء دفعة للاستثمارات لترقية الصادرات خارج المحروقات و رفع قيمتها ضمن التجارة الخارجية في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات

من خلال هذا المطلب نتطرق إلى حقيقة تنويع الصادرات الجزائرية من حيث هيكلتها ، حيث سنستعرض التركيب السلعي للصادرات غير النفطية و إبراز أهم التطورات التي طرأت على حجم الصادرات في الجزائر .

الفرع الاول : الإنجازات المحققة فيما يخص الصادرات الجزائرية

تأثرت تجارة السلع و الخدمات في العالم بوجه عام وخاصة الدول العربية بتراجع اسعار النفط ما بين عامين 2014-2015 ، حيث تراجعت بمعدل 8.5% أي من 2519 مليار دولار عام 2014 الى 1933 مليار دولار عام 2016.(19).

❖ **موقع الجزائر من الدول العربية من حيث الصادرات :**

الجدول رقم (6) : إجمالي الصادرات السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016.

الدولة	متوسط 2000-2013	2014	2015	2016	متوسط معدل التغير 2014-2016(%)
الامارات	173.23	375.00	271.00	265.90	-10.8
السعودية	210.61	342.43	203.55	174.92	-20.1
قطر	52.99	131.72	77.29	57.59	-24.1
الكويت	57.96	102.11	54.32	46.03	-23.3
العراق	42.17	84.63	49.32	43.74	-19.8

الجزائر	47.65	62.89	34.67	28.88	-22.8
مصر	17.59	26.85	21.35	25.47	-1.7
سلطنة عمان	27.23	53.22	34.86	25.30	-22.0
المغرب	14.12	23.92	22.33	22.77	-1.6
تونس	12.61	16.76	14.07	13.57	-6.8
البحرين	12.38	20.13	14.17	11.96	-15.9
الاردن	5.31	8.38	7.83	7.51	-3.6
ليبيا	32.79	21.00	10.20	6.00	-34.1
لبنان	3.28	4.55	3.98	3.93	-4.8
السودان	5.82	4.45	3.17	2.37	-19.00
سوريا	8.34	2.30	1.70	1.80	-7.8
موريطانيا	1.32	1.94	1.39	1.30	-12.4
اليمن	6.10	7.8	1.00	1.00	-49.6
جيبوتي	0.06	0.13	0.13	0.14	-2.8
اجمالي الدول العربية	731.6	1.290.2	826.3	740.2	-16.9
العالم	12.316	19.005	16.489	15.955	-5.7
الدول العربية كنسبة من العال العالم (%)	5.9	6.8	5.0	4.6	-11.9

المصدر : منظمة التجارة العالمية (OMC) ، أفريل 2017.

يوضح الجدول أعلاه أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة عربيا بخصوص إيرادات الصادرات بما فيها ايرادات المواد البترولية سنة 2016 لكن بمتوسط تغير عن سنة 2014 سالب و بمقدار 22.8% ، وهذا راجع اساسا الى نهج سياسة النفط بالحصص من منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط "اوبيك".

و لمعرفة قدرة هذه الصادرات على تغطية الواردات للدول العربية عموما والجزائر خصوصا تم استعراض الجدول التالي:

الجدول رقم (7): ميزان التجارة السلعية العربية بالمليار دولار حسب الترتيب التنازلي لعام 2016.

الدولة	متوسط 2000-2013	2014	2015	2016
الامارات	50.64	125.00	41.00	40.90
السعودية	126.67	168.60	28.87	35.53
قطر	35.92	101.27	44.68	25.77
الكويت	40.02	71.09	23.05	14.58
البحرين	2.69	6.22	4.27	3.26
سلطنة عمان	11.64	23.92	5.85	2.60
موريطانيا	-0.17	-0.71	-0.56	-0.53
جيبوتي	-0.32	-0.67	-0.95	-0.83
سوريا	-1.96	-4.40	-3.30	-2.70
العراق	12.62	25.63	-2.69	-4.17
ليبيا	22.88	2.00	-2.80	-4.60
اليمن	-1.19	-4.24	-5.57	-5.77
تونس	-4.34	-8.07	-6.15	-5.89

السودان	-0.89	-4.76	-6.34	-6.29
الاردن	-7.03	-14.55	-12.64	-11.70
لبنان	-9.95	-16.59	14.46	-15.02
الجزائر	18.86	4.31	17.03	-17.84
المغرب	-13.61	-22.36	15.77	-18.76
مصر	-17.91	-39.93	42.23	-30.32
اجمالي الدول العربية	264.6	411.7	17.3	-1.8

المصدر : منظمة التجارة العالمية (OMC)، أفريل 2017.

تشير الإحصائيات المعروضة في الجدول رقم (7) أعلاه إلى أن المنطقة العربية في مجموعها شهدت عجزا في تجارتها الساعية مع العالم ، و قد ظهر هذا العجز البالغ 1.8 مليار دولار عام 2016 وهذا راجع اساسا الى التراجع الكبير في أسعار النفط العالمية ، إلا أن الصورة على المستوى الجزائري فقد بتوات مراتب متدنية في ميزانها التجاري و حققت عجزا 17.84 مليار دولار لعام 2016 مقارنة بالسنوات السابقة التي حققت فيها فوائض.

الفرع الثاني: التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)

و الجدول الموالي يوضح التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014.

جدول رقم (8) : التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة : مليار دولار .

السنوات	الطاقة و المحروقات	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	**21419**	**612**	**32**	**458**	**11**	**47**	**13**
2001	**18484**	**648**	**28**	**504**	**22**	**45**	**12**

27	50	20	551	35	734	18091	2002
35	30	1	509	48	673	23939	2003
16	52	1	552	65	788	30925	2004
14	36	/	656	67	907	45588	2005
43	44	1	828	73	1184	53608	2006
34	44	1	993	88	1312	59605	2007
32	69	1	1384	119	1954	77192	2008
49	25	/	692	113	1066	44411	2009
33	27	/	1089	305	1619	56143	2010
16	36	/	1495	357	2140	71662	2011
18	30	/	1519	314	2048	70571	2012
18	25	/	1608	402	2161	63326	2013
18	32	/	1643	432	2172	71462	2014

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات من :

المديرية العامة للجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني **http: //www.douane.gov.dz**

تاريخ الاطلاع (14-04-2017) ، و المركز الوطني للإحصائيات و الاعلام الالي للجمارك C.N.I.S على الموقع الالكتروني:

WWW.ONS.DZ // تاريخ الاطلاع (14-04-2017).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المحروقات لا تزال تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية الجزائرية في كل السنوات فترة الدراسة ، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات تحتل موقعا هامشيا من إجمالي الصادرات التي تتمثل في المواد الغذائية و المواد الاولية و المواد نصف مصنعة بالإضافة إلى التجهيزات الفلاحية و الصناعية و السلع الإستهلاكية ، ومن بين هذه المنتجات فالمواد نصف المصنعة تحتل حصة الأسد من إجمالي الصادرات خارج المحروقات ثم تليها المواد الأولية التي تحتل المرتبة الثانية من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثاني : تشكيلة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

فيما يخص تشكيلة الصادرات الجزائرية ، فتمثل المحروقات أهم مبيعاتها الأجنبية بنسبة 93.84% من الإجمالي العام للصادرات ، أما الصادرات خارج المحروقات فهي تبقى هامشية و ذلك كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(9) : الصادرات الأساسية للمنتجات خارج المحروقات.

القيمة بالمليون دولار امريكي

التعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الحصة (%)
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1.13
الطاقة و التشحيم	444128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102	93.84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0.29
نصف المواد	692	1056	1496	1527	1458	2121	1693	1597	4.5
سلع المعدات الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-
سلع المعدات الصناعية	42	30	25	32	28	16	19	53	0.18
سلع الاستهلاك الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	18	0.06
مجموع الصادرات	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	100

المصدر : احصاءات التجارة الخارجية للجزائر ، عن الموقع الالكتروني : http : // . CAC. DZ/ AR

شملت مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات اساسا ما يلي :

- ❖ المنتجات النصف المصنعة التي تمثل حصة 4.5% من الحجم الإجمالي للصادرات ، اي ما يعادل 1.3 مليار دولار امريكي .
- ❖ السلع الغذائية بحصة 1.13% ، اي ما يعادل 327 مليون دولار امريكي.
- ❖ المواد الخام بحصة 0.29 % بقيمة مطلقة تقدر ب 48 مليون دولار امريكي .
- ❖ سلع المعدات الصناعية و السلع الإستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي ب 0.18% و 0.06%.

المبحث الثالث : العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات

إن الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر ايجابي على ترقية الصادرات الجزائرية ، حيث كلما يزيد حجم الاستثمارات تزيد معه الصادرات الجزائرية .

المطلب الأول : دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الجزائرية

تعتبر عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من المسائل الهامة ، المتبناة من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في اطار الاصلاحات .و هذا نظرا لمساهمتها الضئيلة في اجمالي الصادرات .

و ترمي التدابير الضريبة المحفزة على التصدير ، الواردة في قوانين الاستثمار و كذا القانون الضريبي ، إلى جلب العملة الصعبة ، و تنويع الصادرات ، بالإضافة الى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الاسواق و ضمان رواجها.

و لكن على الرغم من كل هذه الاجراءات الضريبية ، المحفزة على تشجيع الاستثمار و التصدير و ترقيته . تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات تسجل نتائج ضئيلة و غير مشجعة . وفي الجدول 06 تبين تطور بنية الصادرات المتعلقة بخارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2003-2010. نلاحظ ان نتائج الصادرات

خارج قطاع المحروقات غير مشجعة ، و ذلك راجع إلى مخاوف و مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية ، نتيجة لنقص المنتجات و عدم تنويعها و جودتها . وضعف وسائل التمويل كضمان القروض عند التصدير ، و كذا عدم القدرة من الرفع من مستوى مردودية عمليات ترقية الصادرات .

ويبقى دائما قطاع النفط يمثل أهم مبيعات الجزائر إلى الخارج و يمثل نسبة 97.19% من مجموع الصادرات الجزائرية .مما يوحي بعدم تنويع الصادرات خارج المحروقات .

المطلب الثاني: مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015

شهدت الجزائر تدفقات عالية في سنة 2003 تمثلت في 23 مشروع من طرف 22 شركة أجنبية بتكلفة عالية قدرها 5046.3 مليون دولار ، و هذا نتيجة للتحفيزات و الضمانات الممنوحة في تلك الفترة والتي أقرتها القوانين الخاصة بالاستثمار.

لكن لطالما كانت هذه القوانين غير ناجعة بسبب العراقيل التي تحول دون تطبيقها في الواقع ، حيث بقي التذبذب يشوب هذه التدفقات لتعود إلى التراجع مرة اخرى بحيث شهدت الجزائر عام 2014 و2015 اقل حصيلة لها وهذا بسبب وضعية الجزائر التي تراجع اقتصادها نتيجة انهيار أسعار البترول و بالتالي تراجع عدد المشاريع الى 13 مشروعا .

سجلت سنة 2008 اعلى عدد قدر ب 75 مشروع و هذا لكون هذه الفترة تعتبر فترة انتعاش للاقتصاد الجزائري و هذا نتيجة الوضعية المالية و سياسات الاصلاح و كذلك لكون العالم كان متأثرا بالأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاديات الاخرى . سمحت هذه التدفقات للاستثمار الاجنبي المباشر بتكوين فرص عمل قدرت خلال هذه الفترة ب 91.993 منصب تساعد على النمو

الاقتصادي و تنمية المهارات و تدريبها و كذلك كسب التكنولوجيا و الخبرات المساعدة .

شهدت الجزائر في عام 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها 587.3 مليون دولار و ذلك حسب الجدول رقم 9 ، كما بلغت أرصدته بنهاية العام 2015 نحو 26.2 مليار دولار تمثل 3.2% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة .فخلال الفترة ما بين يناير 2003 و ديسمبر 2015 بلغ عدد المشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 381 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 315 شركة عربية و اجنبية ، و تشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 60 مليار دولار و توظف نحو 92 الف عامل كما هو مبين في الشكل 5.

الجدول رقم (10) : مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الجزائر خلال الفترة 2004 الى 2015.

العام	عدد المشروعات	التكلفة مليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
2004	**19**	**857.2**	**3.334**	**19**
2005	**45**	**10.545.3**	**11.049**	**43**
2006	**50**	**9.686.6**	**9.491**	**45**
2007	**29**	**4.070.1**	**5.711**	**28**
2008	**75**	**16.408.2**	**27.305**	**66**
2009	**32**	**2.605.1**	**5.872**	**28**
2010	**21**	**1.367.8**	**3.797**	**17**
2011	**27**	**1.431.6**	**2.565**	**24**
2012	**18**	**2.376.8**	**4.951**	**17**
2013	**16**	**4.284.6**	**7.298**	**12**

2014	13	535.5	2.130	13
2015	13	749.4	3.758	13
الاجمالي	381	59.964	91.993	315

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، 2016، ص 119.

المطلب الثالث :العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات :

عملت الجزائر بكل ما تملك من مجهودات لجلب أكبر قدر ممكن من الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك بهدف الرفع من صادراتها، وعلى إثر ذلك قامت الجزائر بتشجيع التصدير، والعمل على تحسين جودة المنتوج الجزائري وجعله يتطابق مع مواصفات المنتوجات الدولية وتحقيق القدرة التنافسية له في الأسواق العالمية.

كما تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات الأداة الفعالة في زيادة الصادرات لأي بلد يحسن استغلالها، وخاصة البلدان النامية التي تعمل جاهدة من أجل جلب هذا النوع من الشركات.

الشكل رقم (06): تطور الصادرات واستثمار الشركات متعددة الجنسيات خلال الفترة (2005 -2014)

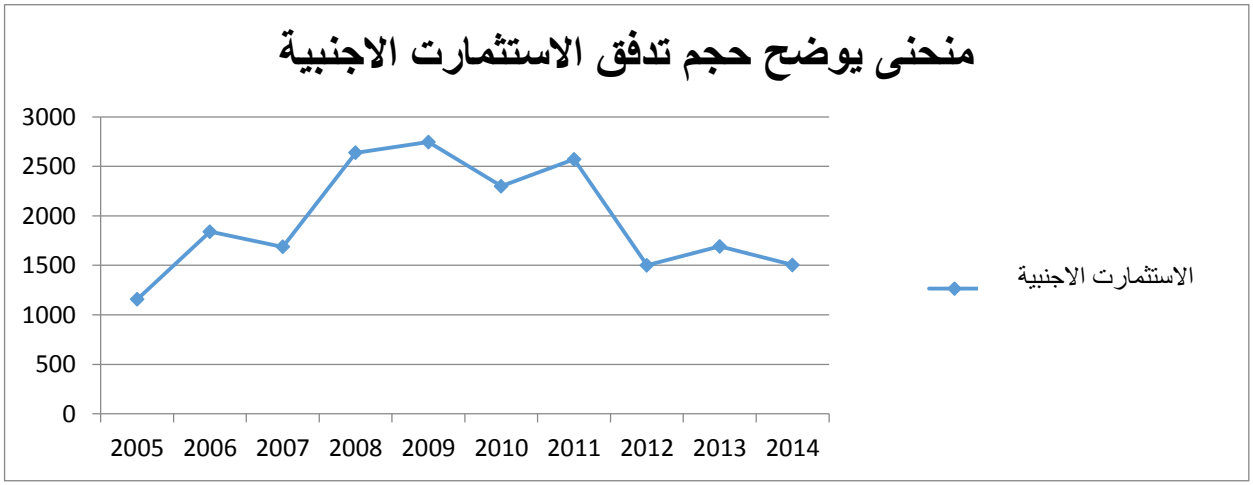

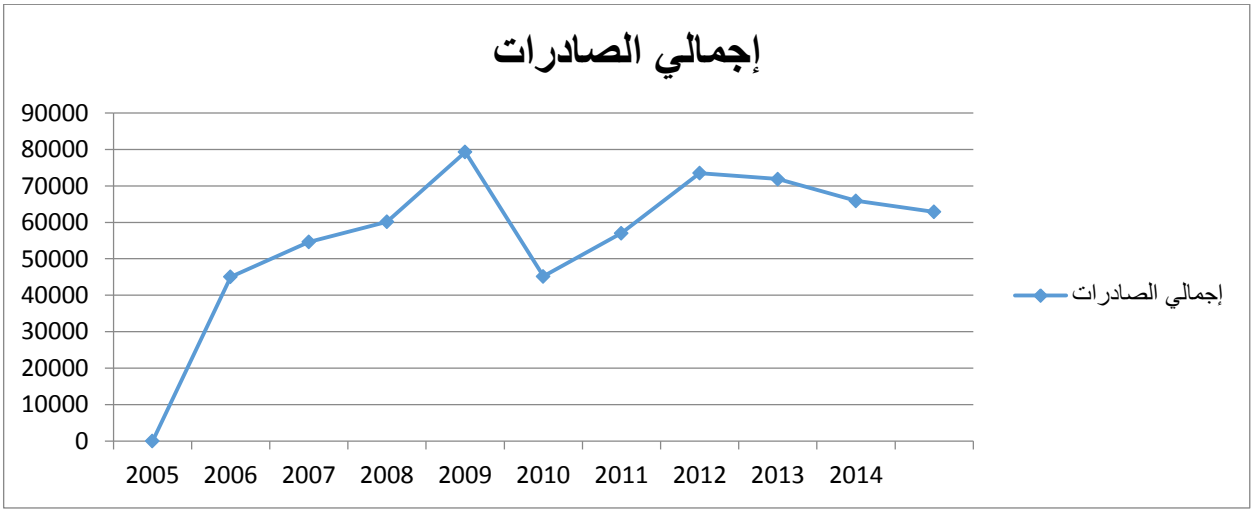

المصدر: من إعداد الطالبة ،بالاعتماد علىwww.andi.dz

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ما يلي:

خلال الفترة (2005- 2006) يلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات سجلت ارتفاعا بنسب متزايدة وكما تبعتها الصادرات أيضا، ويرجع السبب في زيادة الصادرات إلى نمو حجمها، وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية حيث بلغ سنة 2005 سعر البرميل حوالي 60 دولارا، وكما يرجع سبب تزايد الاستثمارات الأجنبية في هذه الفترة لبيع الجزائر لرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة وطنية للاتصالات الكويتية سنة 2004، وكما عرفت سنة 2005 قانون المحروقات، والذي يهدف إلى تنمية احتياطي المحروقات بالبحث والاكتشاف والتنقيب وتنمية الإنتاج، تنمية موارد الدولة بفضل الاستثمارات الجديدة، وتكييف التشريع الجزائري مع متطلبات العولمة، والانضمام إلى التكتلات الدولية مثل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مما شجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الجزائر.

وخلال الفترة (2006- 2007) يلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات سجلت انخفاضا على عكس الصادرات التي شهدت ارتفاعا، ويعود السبب في

تراجع الاستثمارات إلى آثار تعديل القانون الخاص بالمحروقات في سنة 2006 من طرف السيد رئيس الجمهورية، والذي تنص إحدى مواده على أن لا تتجاوز نسبة الاستثمارات الأجنبية 49% في أي مشروع، وكما تفرض مادة أخرى دفع ضرائب إضافية من طرف شركات النفط للحكومة، وهي المواد التي أثارت سخط شركات النفط العالمية، وكما أن للأزمة العالمية أثر كبير على تدفق استثمار الاجنبية على المستوى العالمي والذي تميز بالتراجع.

خلال الفترة (2007– 2008) يلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية سجلت ارتفاعا قياسيا في هذه الفترة ورافقه في ذلك ارتفاع في الصادرات، والتي تتمثل في المحروقات المرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق العالمية، أما الشركات فقد سجلت ذلك الارتفاع رغم تزامن هذه الفترة مع أزمة الاتحاد الأوروبي (أزمة اليونان) إلا أنها لم تتأثر، وهذا ما يدل على أن المستثمرين الأوروبيين لا يقصدون الجزائر بكثرة، حيث فشلت الجزائر في جذب الشركات المنتجة من أوروبا، وخاصة في إطار الشراكة المعلنة مع الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2005.

خلال الفترة (2008–2009) يلاحظ أن تدفق الشركات المتعددة الجنسيات للجزائر سجلت استمرارا في الارتفاع، بينما يلاحظ انخفاضا في الصادرات وبنسب كبيرة، وكما تطرقنا لها في السابق فإنها تعتمد على المحروقات وترتبط بأسعار النفط في السوق العالمية وأي انخفاض يؤدي إلى انخفاضها حيث سجلنا سنة 2009 سعر البترول 62.25 دولار .

خلال الفترة (2009– 2010) يلاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات سجلت انخفاضا كبيرا وفي نفس الوقت سجلت الصادرات عكس ذلك، ويرجع السبب في انخفاض استثمار الشركات متعددة الجنسيات إلى تراجع الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر خاصة سنة 2009 والذي تزامن مع الأزمة العالمية التي ضربت العالم والانهيار المباشر في البورصات الأمريكية.

خـــلال الفتـــرة (2010- 2014) يلاحـــظ أن تـــدفق الشـــركات المتعـــددة الجنسيات للجزائـر سـجلت انخفاضـا كبيـرا وفـي نفـس الوقـت سـجلت الصـادرات عكـس ذلـك، وكمـا نجـد أن تراجـع الشـركات متعـددة الجنسـيات فـي هـذه الفتـرة راجـع إلـى الإجـراءات الصـارمة التـي اتخـذتها الجزائـر فـي هـذا المجـال خـلال سـنة 2009، وذلـك كنتيجـة لمـا قامـت بـه شـركة "جيـزي" التـي باعـت شـركة الإسـمنت التـي منحتهـا لهـا الجزائـر إلـى شـركة "لافـارج" الفرنسـية، حيـث اعتبرتهـا الجزائـر طعنـة فـي الظهـر، غيـر أن سـبب ارتفـاع الصـادرات راجـع إلـى ارتفـاع أسـعار الـنفط فـي الأسـواق العالميـة والذي سجل ارتفاعا خلال هذه الفترة مما أدى إلى ارتفاع الصادرات.

وفـي الأخيـر نسـتنتج أن فـي غالـب الفتـرات نجـد أن ارتفـاع تـدفق الشـركات المتعـددة الجنسـيات للجزائـر لا يرافقـه ارتفـاع فـي الصـادرات، وكـذلك فـي حالـة العكـس، أي عنـد انخفـاض تـدفقها لا يرافقـه انخفـاض فـي الصـادرات، وهـذا مـا يـدل علـى أن أغلـب الشـركات المتعـددة الجنسـيات فـي الجزائـر مرتكـزة فـي قطـاع المحروقـات والـذي يمثـل فـي الغالـب97% مـن إجمـالي صـادرات الجزائـر، ويـرتبط هـذا القطـاع أساسـا بأسـعار الـنفط فـي الأسـواق العالميـة، فارتفـاع الأسـعار يـؤدي إلـى زيـادة الصـادرات والعكس صحيح.

وأمـا بالنسـبة للصـادرات خـارج المحروقـات فهـي دائمـا تبقـى شـبه معدومـة ومحصورة بين نسبتي: 2% و3% من إجمالي صادرات الجزائر.

وقـد عملـت الجزائـر علـى تـوفير المنـاخ المناسـب للشـركات المتعـددة الجنسـيات مـن خـلال التـدابير الضـريبية المحفـزة علـى التصـدير، والـواردة فـي قـوانين الاسـتثمار ومختلـف التسـهيلات الممنوحـة، إلا أن كـل مـا بذلتـه الجزائـر مـن مجهـودات للنهـوض بقطـاع التصـدير خـارج المحروقـات لـم يكـن كافيـا، حيـث بقيـت الصـادرات خـارج المحروقـات تسـاهم بنسـبة ضـئيلة فـي إجمـالي صـادرات الجزائـر، والتـي يغلـب عليهـا الطـابع الأحـادي فـي التصـدير وهـو الاعتمـاد علـى قطـاع المحروقـات بنسـبة

شبه ثابتة في غالب الأحيان، حيث تتراوح بين 97 و98% من إجمالي صادرات الجزائر

خلاصة الفصل

لقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر بحيث يتزايد التأكيد على أهمية عملية التصدير من خلال جهود وطنية حديثة متكاملة تستهدف زيادة الصادرات و الحد من الواردات و ذلك نظرا للمنافسة الحادة التي يقابلها الإنتاج الوطني و قد استوجب ذلك تخصيص عدة هيئات و تدابير تعمل على دعم ترقية الصادرات خارج المحروقات .حيث يجب أن تبني نظام اقتصادي معين ، يعني تبني الآليات المسيرة له ، و القوانين السائدة فيه ، و القبول بها و العمل على تجسيدها في أرض الواقع.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في ترقية الصادرات من خلال الشركات الدولية التي تستثمر في الجزائر و هي التي تزيد من حجم الصادرات الجزائرية و ذلك من خلال خبرتها في هذا المجال لأن أكثر الدول المستثمرة في الجزائر هي دول متقدمة .

خاتمة

خاتمة

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة ان الاستثمار الاجنبي المباشر قد اضحى اليوم يشكل مكانة هامة ضمن مخططات و استراتيجيات التنمية لكافة الدول و على وجه الخصوص الدول النامية ، ذلك لان معظم الاقتصاديين يجمعون على الدور الكبير الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمارات في تعزيز النمو الاقتصادي للدول المضيفة له ، و هذا ما يفسر التزاحم الدولي نحو اجتذابه و تسابق الدول النامية على توفير كل الوسائل التشجيعية لتهيئة المناخ المحفز للاستثمار الاجنبي .

و الجزائر على اعتبار انها من الدول التي في طريقها للنمو عانت الكثير من الاختلالات الهيكلية على مستوى اقتصادها جراء اعتمادها على مورد وحيد و اساسي و هو النفط للحد الذي صارت تتوقف عنده معظم المؤشرات الاقتصادية ، ما ادى الى توقف استقراره عرضة للتقلبات الحاصلة في سوق هذه المادة خاصة بعدما عانت من الازمات النفطية التي عصفت بها الاقتصاد عملت الحكومة على تبني استراتيجية لتنمية صادراتها في التغطية من خلال مجموعة من الاجراءات وبرامج للتشجيع الفعال للمؤسسات الوطنية ، و السياسات التي كان من ابرزها سياسة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال العمل على توفير بيئة استثمارية محفزة لزيادة تدفقاته اليها و توجيهه نحو رفع القدرة التصديرية للدولة.

اختبار صحة الفرضيات :

❖ **الفرضية الأولى** : إن الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر نتيجة اعتمادها الشبه الكلي على صادرات النفط دفعها

لتبني استراتيجية تنمية الصادرات هي فرضية صحيحة حيث يعتبر تأزم الوضع الاقتصادي بسبب ما عانى منه من الازمات النفطية لانتهاج جزاء استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات و التخلص من تبعية النفط و منه تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب .

- **الفرضية الثانية** : يمكن ترقية الصادرات الجزائية بالاعتماد على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عن طريق التسهيلات و اعفاءات مناسبة للمستثمرين هي فرضية صحيحة ، و ذلك من خلال توفير مناخ استثماري ملائم يعمل على استقطاب المستثمرين من اجل دفع و تنمية الصادرات .
- **الفرضية الثالثة**:لازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة رغم المجهودات المبذولة في اطار ترقيتها تتميز بالضعف وهي محط أنظار السياسات الاقتصادية هي فرضية صحيحة ،حيث تعمل الدول على تطوير هذه الصادرات من خلال استقطاب عدد من المستثمرين الاجانب.

النتائج :

ساقنا هذا البحث للوصول للنتائج التالية :

- يساهم تخفيض القيود الجمركية و الادارية و ترقية الصادرات خارج المحروقات .
- غياب التنسيق بين الوكالات التجارية و غرف التجارة و الصناعة عبر العالم من جهة و المصدرين من جهة اخرى حول ايجاد افضل السبل الكفيلة بتصدير منتجات الوطنية الى الخارج و كذا إغفال أساليب حديثة في مجال التسويق و مراقبة الجودة .

- ❖ تتركز تركيبة الصادرات في النفط الذي احتل حصة الاسد ما يعني أن نسبة تنوع الصادرات تكون ضئيلة .
- ❖ تتركز اغلب التدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مجال المحروقات اكبر منه في القطاعات الاخرى.
- ❖ الاستثمار الاجنبي المباشر عبارة عن الاستثمار الذي ينطوي على إقامة مشاريع يتولى المستثمر الاجنبي ادارتها و تملكها جزئيا او كليا حسب نوع الاستثمار الاجنبي خارج حدود الدولة الام.
- ❖ إن الاستثمار في الجزائر يعاني من عدة عراقيل ادارية ،بيروقراطية و سياسية و اقتصادية ،مالية وامنية ادت الى تقليل من تدفقاته ، لذلك يجب القضاء على هذه العراقيل حتى يمكن ترقية الاستثمار المحلي و الاجنبي للوصول الى مستوى تطورات العالمية الراهنة و تدعيم التنمية الاقتصادية.

التوصيات :

بالنظر إلى النتائج التي توصلنا اليها استخلصنا التوصيات التالية :

- ❖ الدراسة الشاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها و قطاع التجارة بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة له .
- ❖ الاستمرار في تشجيع الاستثمارات و الشراكة الاجنبية و اعادة توجيهها في مجال التجارة و التوزيع الى الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

- ❖ تـوفير اليـات جـذب الاسـتثمار الاجنبـي المباشـر لاسـتقطاب اكبـر عـدد ممكـن مـن المسـتثمرين الاجانـب لتنشـيط العمـل الانتـاجي و الاستفادة من الخبرة و التكنولوجيا .
- ❖ فـتح مجـال امـام شـركات متعـددة الجنسـيات التـي ترافـق معهـا التطـور التكنولـوجي و الخبـرات الدوليـة التـي تسـاهم فـي تحسـين نوعيـة المنتـوج الـوطني و بـذلك منافسـة الشـركات العالميـة مـن خـلال جودة المنتوج و نوعيته .
- ❖ إعـادة النظـر فـي السياسـة الاسـتثمارية فـي الجزائـر بتحديـد انـواع و اشـكال الاسـتثمار فـي المجـال الانتـاجي، كالنشـاط الزراعـي و الصـناعي ، و التـي تزيـد مـن الصـادرات و تعمـل علـى زيـادة نصـيب الجزائـر مـن الاسـواق العالميـة و المسـاهمة فـي زيـادة النـاتج المحلـي الخام .
- ❖ اعطـاء الاولويـة لتشـجيع الاسـتثمار الـوطني باعتبـاره السـبيل الاساسـي لتحقيـق التنميـة المسـتقرة ، بعيـدا عـن المخـاطر التـي تصاحب رؤوس الاموال الاجنبية .
- ❖ إن تعبئـة المـدخرات و كفـاءة توزيعهـا علـى المشـروعات الاسـتثمارية تتطلـب وجـود اسـواق ماليـة كفئـة و مسـتقرة و مـزودة بـأدوات حديثـة و عليـه نقتـرح الاسـتمرار بجديـة بتطـوير الاسـواق الماليـة فـي الجزائـر و الاهتمام ببورصات الجزائر لتحسين الاستثمار .

آفاق الدراسة :

فـي الختـام فـان بحثنـا هـذا مـا هـو الا مقدمـة لمـن يهمـه البحـث فـي هـذا الموضوع لذا نقترح بعض المواضيع:

❖ دور الصادرات غير النفطية في تقليص البطالة في الجزائر.

❖ دور الصادرات الفلاحية في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

❖ سبل تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

1-1) الكتب :

2-كمال عليوة شقربوع ، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1990 .

3- طاهر حيدر جودان ، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل ،عمان ، الأردن، 1997.

4- مبارك سلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعة ، جمعية الجزائر،2001.

5-زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار، دار مستقبل ،عمان ، الأردن ،1997.

6- مروان شموط ،أسس الاستثمار ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ،2008.

7-عبد السلام أبو قحف ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2003.

8- صفوت أحمد عبد الحفيظ ، دور الاستثمار في تطوير الأحكام القانون الدولي الخاص ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ،2005.

9-عبد المجيد قدي، المدخل إلي السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2003.

10- نزيه عبد المقصود مبروك ، الآثار لاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

11- دراز حامد عبد المجيد ، السياسات المالية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2002 .

12- أميرة حسب الله ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر في بيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، إسكندرية .

13- رضا عبد سلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشرفي عصر العولمة ، المكتبة العصرية ، مصر ،2007 .

15- مصطفى رشيد شيحة ، الأسواق الدولية المفاهيم و النظريات والسياسات ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، دون سنة نشر .

16-فليح حسن خلف الله ، التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق ، عمان،2004.

17- اوعيل نعيمة ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 1998-2005، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2016 .

18-هاني حامد الضمور ، التسويق الدولي ، الطبعة الثالثة ، دار وائل، عمان.

19-قرينات إسماعيل، أهمية المزيج التسويق الدولي، الطبعة الثالثة ، دار وائل ، عمان.

20-خليل احمد خليل، معجم المصطلحات الاقتصادية ،دار فكر اللبناني،1997.

21-تومي صالح ، مبادئ الاقتصاد الكلي ،دار الأسامة للطبع ،الجزائر، 1998.

22-شعبان رأفت أمحمد ، نظم تمويل و ضمان ائتمان الصادرات ، دار النهضة ، القاهرة 2005.

23-حسين عمر ، الاستثمار والعولمة ، دار كتاب الحديث ، 2000.

24-محمود حامد محمود ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار حميثر، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2017 .

25-عطا الله الزبون ، التجارة الخارجية ، دار اليازوري ، عمان 2015.

26-شريف علي الصوص ، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر ، عمان ، طبعة الأولى ،2012.

27-خالد احمد الفرحان، التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم ، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان ، 2017.

28-فريد النجار ، تصوير الصادرات العربية (آليات تفعيل تسويق ، ومناطق تجارة الحرة عربية)، دار قباء للنشر ، القاهرة ،2000.

29-مصطفى فؤاد محمود ، تصدير عمليا وعلميا ، دار النهضة العربية،القاهرة ،2000.

30-نعيمي فوزي ،التجارة الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية،الإسكندرية،1999 .

31-محمد عبد المنعم غفر ، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،1999.

32-ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1998.

33- عادل احمد حشيش، الدولي ، دار الجامعية ،بيروت، 1999.

2-1) الاطروحات و المذكرات:

1-مودع إيمان، اثر الاستثمار مباشر على نموا الاقتصادي في الجزائر في باستخدام نمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007)،رسالة مقدمة ضمن متطلبات حصول على درجة الدكتورا ، قسم العلوم المالية والمصرفية،جامعة يرموك ،الأردن ،2010.

2-منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2005-2006.

3-كاكي عبد الكريم، اثر الاستثمار المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري ، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، معهد، العلوم التسيير ،غرداية ،2010.

4-محمد قويدري ، تحليل الاستثمارات الأجنبية وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتورا ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، قسم علوم تخصص نقود ومالية ،2004.

5-بلقاسم محمد ،نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار المباشرإلى الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن الحصول على شهادة الدكتورا، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية جامعة وهران ،2012-2013.

6- رحال فاطمة، اثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر2000-2010،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم تسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي، جامعة بسكرة 2011-2012.

7-نزاري عبد الحفيظ ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي(دراسة حالة الجزائر ،تونس، المغرب)،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي ، جامعة باتنة ،2007-2008.

8-كريمة قويدري ، الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصادي في الجزائر رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية تخصص اقتصاد الدولي جامعة تلمسان ،2010-2011.

10-بعداش عبد الكريم، استثمار الأجنبي المباشر وأثاره على اقتصاد الجزائر خلال فترة 1996-2005 ،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتورا، كلية القسم العلوم الاقتصادية تخصص وبنوك ومالية، جامعة الجزائر ،2007-2008.

12-عبد الحميد حمشة، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2012-2013.

13-إبراهيم بلقة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2008-2009.

14-بن عومر سنوسي، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تقييم تجربة الشراكة القطاع عام والخاص، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان،2011-2013.

15-فاروق سحنون، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية لاقتصاد الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص تقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، جامعة سطيف،2009-2010.

16-سعيد وصاف، اثر تسمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية و العوائق ،أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2004.

17-دحماني سامية، تقييم الاستثمار و دورة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل المالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2010.

18-عيسى مرازقة، انقطاع الخاص و التنمية في الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية مالية و نقود ، جامعة باتنة ،2006-2007.

19- قرينات إسماعيل ، أهمية المزيج التسويقي الدولي و أداء النشاط الدولي للمؤسسة ، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم التجارية ، تخصص تسويق، جامعة سعد دحلب ، البليدة،2004-2005.

21-الوليد قوسم ميساوي، دراسة اقتصادية للصادرات الصناعية في الجزائر، من الفترة1978-2006، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة بسكرة 2007-2008.

22-نورة بوكونة ، تمزيل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر،2011-2012.

2- المراجع باللغة الفرنسية :

1-LASARY ;Le commerce international à la portée de tous ; ouvrage imprimé à compte d auteur ;2005.

2-M. Dutta ; Econometric Méthodes (New-York South-Western Publishing company ; 1975).

المجلات:

1-صالح مفتاح ، دلال بن سمية ، واقع و تحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العددان 43-،2008.

2-غيب شهرزاد ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – واقع وأفاق – مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر–بسكرة – العدد 2005/8.

3- المواقع الالكترونية :

-1http://www.djelfa-info/vb/showthread-php ?

2http://www.andi.dz